

المرتكزات الأساسية للعلاقات العراقية-الأمريكية

١٩٥٠-١٨٣٠

م.م. حسن خلف هاشم العلق

مركز المستنصرية للدراسات العربية والدولية
الجامعة المستنصرية

مستخلص البحث:

على الرغم من التباعد الجغرافي بين الولايات المتحدة الأمريكية والعراق، إلا إن عوامل الالتقاء والتقارب بينهما بقيت متاحة ومتعددة، فالأولى مثلت مركزاً مهماً وفاعلاً في الواقع السياسي العالمي، بينما تمتع العراق بموقع جيوبولتيكي مهم في آسيا وفي منطقة الشرق الأوسط تحديداً. من جانب آخر فإن أهمية تلك العلاقات كانت تعكسها مكانة البلدين في محيطهما الإقليمي والدولي في ظل تحولات عميقة أخذت تشهدها منظومة العلاقات الدولية خلال القرن العشرين، وظهور ملامح أنظمة عالمية جديدة وليس العراق بالدولة التي تقع خارج دائرة تلك التطورات العالمية بوصفها الإقليمي والدولي المهم. ولا تقل الولايات المتحدة شأناً بذلك التحرك بسبب ما تطمح له من استمرارية وتطوير دورها كلاعب فاعل على الساحة الدولية. وعلى ذلك الأساس، جاءت هذه الدراسة لتعالج مفردتين أساسيتين هما مفردة القوة والأداء كمرتكزات أساسية لنجاح تلك العلاقات وتطورها في محور العلاقات العراقية الأمريكية.

الكلمات الافتتاحية: (العراق، الولايات المتحدة الأمريكية، المملكة المتحدة، التحولات السياسية، الشرق الأوسط، السياسة الدولية)

المقدمة: Introduction

على الرغم من التباعد الجغرافي بين الولايات المتحدة الأمريكية والعراق، إلا إن عوامل الالتقاء والتقارب بينهما بقيت متاحة ومتعددة، فالأولى مثلت مركزاً مهماً وفاعلاً في الواقع السياسي العالمي، بينما تمتع العراق بموقع جيوبولتيكي مهم في آسيا وفي منطقة الشرق الأوسط تحديداً. بالمهمة نفسها، فإنه وبالنظر إلى القضايا التي شكلت محور العلاقات الأمريكية العراقية نلاحظ إن بعضها يرتبط بشكل مباشر بإرادة الدولتين وقدرتهما على تجاوزها، بينما يرتبط البعض الآخر من القضايا بأرادات اقليمية ودولية والتي يمكن أيضاً تذليلها ومغادرتها إلى ما هو أفضل لمستقبل العلاقات العراقية-الأمريكية عندما تتوافر الظروف الدولية الملائمة، الأمر الذي يُحتم على الطرفين الاستفادة من الامكانيات الموجودة من أجل تطوير تعاملها واستغلال جميع الفرص. من جانب آخر فإن أهمية تلك العلاقات تعكسها مكانة البلدين في محيطهما الإقليمي والدولي في ظل تحولات عميقة أخذت تشهدها منظومة العلاقات الدولية خلال القرن التاسع عشر والقرن العشرين، وظهور ملامح أنظمة عالمية جديدة وليس العراق بالدولة التي تقع خارج دائرة تلك التطورات العالمية بوصفها الإقليمي والدولي المهم. ولا تقل الولايات المتحدة شأناً بذلك التحرك بسبب ما تطمح له من استمرارية وتطوير دورها كلاعب فاعل على الساحة الدولية. وعلى ذلك الأساس، تقترض هذه الدراسة أن تقدم الدول يرتكز على مقومين أساسيين هما القوة والأداء، فحتى لو توفرت عناصر القوة دون أداء استراتيجي جيد فلا سبيل لارتقاء الدولة. بتعبير أدق أن التماهي بين القوة والأداء يتناسب تناسباً طردياً على الدوام. بمعنى إن الأداء المتميز في توظيف عوامل القوة الطبيعية والبشرية سيفضي إلى

نتيجتين مختلفتين الأولى هي التقدم المستمر للدولة إذا كان عامل الأداء متميزاً ، وهذا ما نلاحظه في الولايات المتحدة الأمريكية والدول العظمى. أما إذا كان الأداء ليس متميزاً فذلك مدعاة لبقاء الدولة دون تقدم مطرد، والأمثلة في الدول الغنية غير المتطورة كثيرة جداً. ومن هنا، جاءت هذه الدراسة لتعالج مفردتين أساسيتين هما مفردة القوة والأداء كمنطلقات لنجاح الاستراتيجية الأمريكية بالتوجه نحو العراق على الصعيدين الداخلي والخارجي، والذي يعود بالدرجة الأساس للمقومات السياسية، والمكانية، والاقتصادية. والتي شكلت القاعدة الأساسية لانطلاق الولايات المتحدة في علاقاتها الدولية بعد قرناً من نشوئها، والعمل على مسك مساحات واسعة من الكرة الأرضية. تألفت الدراسة من مقدمة ومبحثان وخاتمة، تناول المبحث الأول فضلاً عن التمهيد المهم للدخول الى صلب الموضوع التوجهات الأمريكية المبكرة الى العراق والتي اقتصر في بدايتها على النشاط التبشيري والثقافي وبعض المصالح الاقتصادية المحدودة والتي تطلبت وجوداً دبلوماسياً، وعالج المبحث الثاني أبرز التطورات السياسية التي شهدتها المنطقة في أعقاب الحرب العالمية الثانية، وفي ضوء التوزيع الجديد للقوى على الصعيد الدولي وانعكاساته على العلاقات العراقية الأمريكية، وجهود الأخيرة لعقد معاهدة جديدة بين العراق والمملكة المتحدة البريطانية في ١٩٤٨. كما تصدى المبحث المذكور الى معالجة الآثار السلبية التي تركها الموقف الأمريكي من القضية الفلسطينية على مسار العلاقات بين بغداد وواشنطن على جميع الأصعدة. أما الخاتمة فقد تضمنت أهم الاستنتاجات التي توصلت اليها هذه الدراسة. ارتكزت الدراسة على منهج البحث التاريخي الذي يعتمد على استقراء الأحداث وتحليلها داخل حركة الدولة والمجتمع، وذلك لأنه المنهج الذي يستجيب لمتطلبات البحث التاريخي أكثر من غيره.

المبحث الاول : العلاقات العراقية – الأمريكية منذ القرن التاسع عشر حتى عام ١٩٤٥
The 1st research: the Iraqi- American Relations 1830-1950 since the nineteenth century until 1945.

يلعب الموقع الجغرافي دوراً مهماً في حياة الدول وأمنها فهو لا يسهم في توجيه سياستها الخارجية فحسب وإنما يسهم أيضاً في تراكيب هياكلها الاجتماعية وتحديد قوالب أنظمتها السياسية (دولت أحمد صادق، ، ١٩٦١، ص ٣٥).

يقع العراق في الشمال الشرقي من الوطن العربي فيشكل من خلال ذلك الموقع جسراً أرضياً يربط الخليج العربي بسوريا التي تعد مدخلاً للشرق الاوسط عن طريق البحر المتوسط وبالاردن الذي يقع على رأس البحر الأحمر، لذلك فإن موقع العراق الجغرافي يكون جزءاً من طريق الدائرة الكبيرة الذي يعتبر اقصر الطرق بين غرب أوربا وجنوب شرق آسيا. أما موقعه العسكري الاستراتيجي فوصفه العسكريون بأنه في غاية الأهمية لأنه يقع ضمن الجسر الأرضي الذي يوصل بين المحيط الهندي والبحر المتوسط (فكرت نامق عبد الفتاح ، ١٩٨١، ص ٨٢-٨٣). من جانب آخر، فإن موقعه بالنسبة للوطن العربي يلعب دوراً مهماً إذ يشكل مع الأقطار العربية وحدة جغرافية وبشرية متكاملة تمتد من المحيط الأطلسي الى الخليج العربي والمحيط الهندي الذي يربطها بالشرق الأقصى. إضافة الى أن موقعه على رأس الخليج العربي الشمالي والذي يعتبر أهم منفذ من منافذ الوطن العربي في شرقه الى البحار، قد زاد في اهميته الاستراتيجية، كما يتيح له ذلك الموقع فرصة المساهمة في صد أي اعتداء على الوطن

العربي كونه يتحكم في مرور أي قوات تتقدم من المحيط الهندي أو الخليج العربي الى إيران أو الاتحاد السوفيتي أو فلسطين، ويلاحظ من خلال ذلك الموقع إنه يشكل عمقاً استراتيجياً لدول المواجهة مع اسرائيل وخاصة سوريا والاردن في حالة وقوع هجوم اسرائيل عليهما (فكرت نامق عبد الفتاح ، ١٩٨١، ص ٨٤).

تتباين في العراق العديد من الانتماءات القومية من العرب والأكراد والتركمان والاثوريين وغيرها من القوميات (فكرت نامق عبد الفتاح ، ١٩٨١، ص ١٠٢-١٠٤).

ومما تجدر الإشارة اليه أن هناك عوامل عديدة سياسية واقتصادية واجتماعية ساعدت على تطور الولايات المتحدة والتي بدأت منذ النصف الثاني من القرن التاسع عشر تتحول الى قمة اقتصادية وسياسية على الصعيد العالمي والتي أحتلت المقام الاول في السياسة الخارجية لها (اسامة عبد الرحمن نعمان الدوري، ٢٠٠٦، ص ١٣ و ١٧).

ترجع بداية اهتمام الولايات المتحدة بمنطقة الشرق الاوسط منذ القرن التاسع عشر والتي ظهرت على شكل مصالح تجارية وإرساليات تبشيرية وبعثات دبلوماسية وثقافية (فؤاد المرسي، ١٩٧٨، ص ٤٢٥). ومن الواضح أن معاهدة ١٨٣٠ المعقودة بين الولايات المتحدة الامريكية والدولة العثمانية زادت في النشاط الأمريكي إذ هيأت للتجار والدبلوماسيين الأمريكيين رصيماً من التغلغل في مناطق النفوذ العثماني (*). وبما أن المصالح الأمريكية في الوطن العربي خلال تلك الفترة لم ترقى من حيث الأهمية الى الدول الأوروبية فقد حدى بالولايات المتحدة أن لا تقم نفسها في التنافس الدولي الساعي لاقتسام تركة الدول العثمانية. إلا أنها بعد دخولها الحرب العالمية الأولى (**). في ١٩١٧ الى جانب الحلفاء زادت من نشاطها السياسي وسعت لأن يكون لها دوراً مؤثراً وفاعلاً في الشؤون العالمية لرعاية وحماية مصالحها الاقتصادية والسياسية لاسيما في منطقة الشرق الأوسط وباعتبار العراق جزءاً مهماً وغنياً فقد جلب قبل الحرب العالمية الثانية (***) وبزمن ليس بالقصير انتباه الولايات المتحدة. فشهدت المراحل التاريخية التي سبقت العام ١٩٣٩ تطوراً ملحوظاً في العلاقات على جميع الأصعدة السياسية والاقتصادية والثقافية (اسامة عبد الرحمن نعمان الدوري، ٢٠٠٦، ص ٢٤). لذلك لا بد من بيان البدايات الأولى لذلك الاهتمام والتي تمثلت بالنشاط التبشيري والثقافي والاقتصادي والدبلوماسي.

أولاً:- أعمال الإرساليات التبشيرية والأنشطة التعليمية والثقافية الأمريكية في العراق:

Missionaries and American cultural and teaching activities in Iraq.

١. أعمال الإرساليات التبشيرية: Missionaries works

(*) للتفاصيل عن بنود المعاهدة العثمانية - الأمريكية ينظر: حنا عزو بهنام، ٢٠٠١،

ص ٢٥٠-٢٥١.

(**) الحرب العالمية الأولى: الحرب العالمية الأولى : نزاع دولي نشب عام ١٩١٤ بين جبهتين عالمية الأولى هي

جبهة الوفاق الودي والثانية هي دول المحور بسبب المتغيرات التي شهدتها أوروبا اسفرت عن انتصار

الأولى، ينظر: موسى محمد ال طويرش ، ٢٠٠٦، ص ٢٣-٣٣.

(***) الحرب العالمية الثانية: الحرب العالمية الثانية : نزاع دولي تشكل عام ١٩٣٩ بين جبهتين عالمية الأولى

المملكة المتحدة البريطانية وفرنسا والثانية المانيا اليابان بسبب عوامل داخلية وخارجية انتهت بانتصار

الثانية عام ١٩٤٥ ينظر: موسى محمد ال طويرش، ٢٠٠٦، ص ٩٧-١٠٠.

تعود بداية النشاط التبشيري في منطقة الشرق الأوسط الى العام ١٨٢٠ وكانت مؤسساته ومن ذلك الوقت تتمتع بحماية الحكومة الأمريكية وتمويلها) اسامة عبد الرحمن نعمان الدوري، ٢٠٠٦، ص ٢٠). ودعم المؤسسات الكنيسية وخلال الثلث الأخير من القرن التاسع عشر ظهرت بدايات التبشير الأمريكي في شمال العراق (جاسم محمد حسن العدول، ١٩٧٥، ص ٤٠٦) ثم في البصرة عام ١٨٩١ (الكسندر اداموف، ١٩٨٩، ص ١٣٠). وعلى الرغم من الفشل الذريع الذي منيت به تلك الارساليات في تحقيق أهدافها الدينية بتحويل المسلمين الى الديانة المسيحية مع ما بذلته من جهود حثيثة وسبل مجربة إلا أنها حققت نجاحات في مجالات أخرى لم تخل من مردود سياسي (اسامة عبد الرحمن نعمان الدوري، ٢٠٠٦، ص ٢٧) كمجال الطب وتقديم الخدمات الصحية فضلاً عن انشاء المؤسسات الثقافية والتعليمية (صفاء عبد الوهاب المبارك، ١٩٨٢، ص ١٥٠) ومع أن تلك المؤسسات لم تنتهج نشاطاً ذو طبيعة سياسية الا أن نجاحها في المجالات الإنسانية قد مكنها من تدخل المبشرين في قضايا المنطقة (حسين طعمة شذر، ١٩٨٠، ص ١٩) ولاسيما السياسية من خلال تقاريرهم الخاصة عن أوضاع العراق المرفوعة الى الجهات الأمريكية المتخصصة (اسامة عبد الرحمن نعمان الدوري، ٢٠٠٦، ص ٤٢)، كما أن تلك المعلومات المقدمة أعطت للحكومة الأمريكية صورة واضحة عن العراق وتطور الوجود الأمريكي في العراق ليشمل النواحي الثقافية والتعليمية (ابراهيم خليل أحمد، ١٩٨٢، ص ٣٤٥).

٢- الأنشطة التعليمية والثقافية: Teaching Activities and Cultural

دشن الأمريكيان بدايات نشاطهم التعليمي في المرحلة الجديدة بعد حل مسألة النفط العراقي لصالحهم بزمان قصير، فافتتحوا ومنذ العام ١٩٢٥ مدارسهم في العراق في بغداد والموصل والبصرة (ابراهيم خليل أحمد، ١٩٨٢، ص ٣٤٥)، كما احتلت الجامعات الأمريكية في فترة ما بين الحربين موقع الصدارة من حيث عدد الطلاب العراقيين المنظمين اليها (حسين طعمة شذر، ١٩٨٠، ص ٢١)، كما ابدى المسؤولون عن التعليم في العراق رغبتهم في الاستعانة بخبراء التربية الأمريكية، وعلى ذلك الأساس تتابع وصول الخبراء الى العراق (اسامة عبد الرحمن نعمان الدوري، ٢٠٠٦، ص ٢٦). كذلك فقد شهد الجانب الثقافي تعاوناً واسعاً لاسيما في مجال المطبوعات (حسين طعمة شذر، ١٩٨٠، ص ٢٢-٢٣).

أما فيما يخص الآثار فكان الأمريكيان هم الأسبق بذلك المجال إذ كانت ستة من مجموع ثماني بعثات عملت في العراق عام ١٩٢٨-١٩٢٩، كانت أمريكية، واحتلت الآثار حيزاً كبيراً في التقارير الدبلوماسية التي كانت المفوضية الأمريكية تبعثها الى واشنطن وأن تلك الظواهر المارة تطورت ببطء ولكن بصورة مستمرة في توافق مطلق مع ازدياد اهتمام واشنطن بتعزيز وجودها في العراق من خلال الأنشطة النفطية والتجارية والتي دفعت الى تطوير العلاقات الدبلوماسية بين البلدين (اسامة عبد الرحمن نعمان الدوري، ٢٠٠٦، ص ٤١-٤٢).

١. ثانياً:- المصالح الاقتصادية الأمريكية في العراق:

The American economic benefits in Iraq

آ- النفط : Oil

أخذت الاعتبارات الاقتصادية مركزاً أعلى في قائمة المصالح الأمريكية في الشرق الأوسط وخصوصاً العراق بسبب تعاضد أرباح البترول (توماس.أ. بريسون، ، ١٩٨٥، ص ٦٣).

وبناءً على ذلك سعت الولايات المتحدة الأمريكية منذ بداية القرن العشرين للحصول على امتياز النفط العراقي فاستطاعت بموجب مفاوضاتهم مع العثمانيين الحصول على امتياز (شستر) (*) في ١٩٠٩ ، واسسوا وفق ذلك الامتياز الشركة العثمانية - الأمريكية للتنمية لتنفيذ ذلك الامتياز (نوري عبد الحميد خليل، ١٩٨٠، ص ٢٤-٢٥).

وبعد الحرب العالمية الأولى زاد الاهتمام الأمريكي بالنفط العراقي بسبب ارتفاع استخدامهم للنفط ومشتقاته وبنسب خيالية (اسامة عبد الرحمن نعمان الدوري، ٢٠٠٦، ص ٣٢). لاسيما مع ازدياد الحاجة العالمية للنفط اضافة الى الحجم الهائل في الامتياز النفطي الأمريكي وبمعدل تسع مرات في المعدل (نوري عبد الحميد خليل، ١٩٨٠، ص ٣٢). إلا أن ذلك الطموح أصطدم بالهيمنة البريطانية على مقدرات العراق فسعت الى استخدام سياسة الباب المفتوح (*) لكي تساعد الشركات الأمريكية في الحصول على حقوق الامتياز في العراق الخاضع للانتداب البريطاني تحت واجهة مساعدة البلدان النامية على تحسين أوضاعها الاقتصادية (توماس.أ. بريسون ، ١٩٨٥ ، ص ٦٣؛ صبري فالح الحمدي، ٢٠٠٧، ص ١). ورفضت الاعتراف بالانتداب البريطاني اصلاً لاسيما مع إقدام المملكة المتحدة على اعطاء فرنسا نصيباً من صافي النفط العراقي بقدر ٢٥% الأمر الذي عدته الولايات المتحدة الأمريكية محاولة بريطانية لأبعادها عن النفط العراقي وبمساعدة فرنسية (صفاء عبد الوهاب مبارك، ١٩٨٢، ص ١٥١). وعلى الرغم من أن الولايات المتحدة دخلت مع المملكة المتحدة بمفاوضات مطولة بغية التوصل الى اتفاق مشترك بين الطرفين بذلك الشأن إلا أن الأولى ما فتأت تلوح للثانية باللجوء الى استخدامها وسائل غير سلمية لتأمين حصتها في العراق فيما لو فشلت تلك المفاوضات

(*) امتياز شستر: هو محاولة قام بها الضابط الأمريكي كولير شستر قبل الحرب العالمية الأولى بمحاولة الحصول على انجاز اقتصادي في امريكا والثاني يتضمن بناء السكك الحديد وحق التنقيب، وتدعوا الخطة الى انشاء خط حديدي يمتد من حلب في سوريا الى ميناء الاسكندرونه على البحر المتوسط، وبدأت المفاوضات ايام السلطان عبد الحميد واستمرت بعد انقلاب ١٩٠٨ ونادى الاتحاديون بامتياز واسع يتضمن انشاء خط جديد من سيفاس الى السليمانية قرب الحدود الإيرانية، وحق التنقيب من قبل الولايات المتحدة الأمريكية. وفي ١٩٠٩ قام (شستر) بأنشاء شركة التنمية الأمريكية، وأخذت الإدارة الأمريكية تدعم المشروع ، وقد وافق الأتراك على ذلك ، إلا أن المصالح الألمانية وقفت بوجه المشروع الذي ربما كان من المؤمل أن يدخل في وصاية المانيا على خط حديد بغداد بحسب التصور الألماني. لذلك أنتهى ذلك المشروع عام ١٩١٠. للمزيد من التفاصيل ينظر: توماس.أ. بريسون، ، ١٩٨٥، ص ٣٤.

(*) سياسة الباب المفتوح: هي السياسة التي انتهجتها الدول الاستعمارية الكبرى والتي تفضي بعدم انفراد أي دولة في الحصول على امتيازات تجارية وصناعية وسياسية في الصين، وكان ذلك في عهد ١٦ أيلول ١٨٩٩ في عهد الرئيس الأمريكي وليام ماكنلي. للمزيد من التفاصيل ينظر: صفاء كريم شكر، ٢٠١٠، ص ١٢٠.

(نوري عبد الحميد خليل، ١٩٨٠، ص ٤٧ و ٥٤).

ومع إدراك المملكة المتحدة بأن مشاكلها في الشرق الأوسط لن تنتهي أمام الإصرار الأمريكي لأشراكه في نفط العراق (حسين طعمة شذر، ١٩٨٠، ص ٥٥). لذلك توصل الطرفان في ٢٨ شباط ١٩٢٤ الى اتفاق حول توزيع حصص امتياز شركة النفط التركية حصلت الشركات الأمريكية بموجبه على حصة مقدارها ٢٣،٧٥% من مجموع أسهم الشركة (حسين طعمة شذر، ١٩٨٠، ص ٣١-٣٢). وفي غضون ذلك وما بين ١٩١٩-١٩٣٩ تغير سجل انتاج البترول وامتلاك حقوله بشكل ملحوظ لأن المصالح البترولية الأمريكية قد تحددت بنجاح السيطرة البريطانية على نفط المنطقة، وعشية الحرب العالمية الثانية وبعد سيطرت المصالح النفطية الأمريكية على الممتلكات الرئيسية في الشرق الأوسط، إذ امتلكت ثلث شركة نفط العراق واحتكرت الإنتاج في السعودية والبحرين وأصبح لها ممتلكات في الكويت (توماس أ. بريسون، ١٩٨٥، ص ٦٣).

وهكذا أصبح للولايات المتحدة تقدم جديد في اندفاعها الى الظفر بمركز وسلطة عالميتين وإن من العسر على المرء أن يضع إصبعاً على موقع من العراق لم تكن الولايات المتحدة الامريكية لتسهم به كثيراً قبل الحرب (هنري فوستر، ١٩٨٩، ص ٢٢٥).

وازاء ذلك اهتمت الولايات المتحدة وخلال سنوات الحرب العالمية الثانية اهتماماً جاداً في تطوير انتاج النفط العراقي (حسين طعمة شذر، ١٩٨٠، ص ٣١-٣٢) فيما أخذت الحكومة العراقية في تلك الفترة تدفع بالشركات الأمريكية لتطوير استثماراتها النفطية خصوصاً في الموصل والبصرة، وذلك للتقليل من سيطرة الشركات البريطانية على مجمل استثمارات النفط (اسامة عبد الرحمن الدوري، ٢٠٠٦، ص ٢٥٤). ولم تقف المصالح الأمريكية في العراق عند المصالح النفطية فحسب بل تعدته الى قيام مصالح تجارية وأخرى مالية (صفاء عبد الوهاب مبارك، ١٩٨٢، ص ١٥٤).

٢. التجارة: Trade

كان العراق قد جلب حضارياً واقتصادياً وسياسياً أنظار الولايات المتحدة في وقت مبكر، وفي النصف الثاني من القرن التاسع عشر تحولت البداية المتواضعة الى ظاهرة اقتصادية- سياسية مع مرور الزمن بقدر متزايد من الاهتمام الأمريكي وبتوافق كلي مع التطور السريع لإمكانياتهم واحتياجاتهم وينطبق ذلك بشكل واضح على العلاقات التجارية بين البلدين (اسامة عبد الرحمن الدوري، ٢٠٠٦، ص ٢٤-٢٥). وفي الواقع فقد شهدت بدايات القرن العشرين نشاطاً تجارياً ملموساً بعدما وجدت المنتجات العراقية الزراعية والحيوانية طريقها الى الأسواق الأمريكية (محمد سلمان حسن، ١٩٥٦، ص ١٣٥). إذ بلغت قيمة مجموع الصادرات العراقية الى الولايات المتحدة ما يعادل (٣١١) ألف دينار في ١٩١٣، وهو مبلغ له مغزى في إطار القوة الشرائية السائدة يومذاك. فضلاً عن تواضع حجم الصادرات العراقية اصلاً (اسامة عبد الرحمن الدوري، ٢٠٠٦، ص ٢٥). وفيما يخص فترة ما بين الحربين فأن حجم التبادل التجاري بين البلدين شهد نشاطاً مهماً حيث وحلت مجمل الصادرات العراقية الى الولايات المتحدة الى المرتبة الثانية بعد السوق البريطانية (محمد سلمان حسن، ١٩٥٦، ص ١٣٠). أما الاستيراد العراقي منها فعد في المرتبة الثالثة بعد المملكة المتحدة واليابان (حسين طعمة شذر، ١٩٨٠، ص ٣٣).

وعلى الرغم من إبرام المعاهدة التجارية(*) بين الحكومتين في بغداد في ٦ شباط ١٩٣٨ وتطور علاقتهما إلا أنها في الواقع لم تكن تشكل في الحقيقة أهمية كبيرة للولايات المتحدة إذ وعلى ما يبدو أن العجز الحاصل في الدولار الأمريكي لدى العراق كان يشكل عائقاً أمام زيادة حجم الصادرات الأمريكية في العراق (حسين طعمة شذر، ١٩٨٠، ص ٤٠). إلا أنه في ظروف الحرب العالمية الثانية وحاجة العراق الى مساعدة الدول الكبرى شكلت تلك المعاهدة أهمية كبيرة خاصة بعد المحاولات البريطانية الضاغطة على العراق اقتصادياً وعسكرياً لجره الى الوقوف معها ضد دول المحور كذلك التدهور الذي أصاب الدول الأوروبية والمنافسة الأمريكية لجعل العراق وغيره من دول الشرق الاوسط أسواقاً تجارية ورغبة تلك الدول الشديدة في تنفيذ بعض المشاريع الاقتصادية في العراق (صفاء عبد الوهاب مبارك، ١٩٨٢، ص ١٣٥). وبذلك أخذ العراق يتطلع نحو علاقات أوسع مع الولايات المتحدة لأعلى مستوى الجانب النفطي أو التبادل التجاري وحسب، بل وعلى مستوى العلاقات الدبلوماسية أيضاً (محمد سلمان حسن، ١٩٥٦، ص ١٣٧).

ثالثاً: تطور العلاقات الدبلوماسية بين العراق والولايات المتحدة حتى عام ١٩٤٥ :

Developing the diplomatic relations between Iraq USA until 1945
قامت الحكومة الأمريكية بتعيين جون هنري(*) كأول قنصل لها في بغداد في ٤ أيلول ١٨٨٨. بعد أن كانت مصالحها تدار من قبل القنصل البريطاني في بغداد إذ لم يكن للولايات المتحدة في حينها تمثيلاً في بغداد حتى ذلك التاريخ (اسامة عبد الرحمن الدوري، ٢٠٠٦، ص ٣٢).

ومع أن الولايات المتحدة كانت تتطلع لتوسيع مصالحها الاقتصادية والسياسية في العراق إلا أن تلك التطلعات واجهتها عقبات فرض الانتداب البريطاني على العراق

(*) المعاهدة التجارية: هي المعاهدة التي وقعت بين العراق والولايات المتحدة الأمريكية في ٦ شباط ١٩٣٨، والتي قامت على أساس المعاهدة الثلاثية المنعقدة بين بريطانيا والولايات المتحدة والعراق في لندن في ٩ كانون الثاني ١٩٣٠ والتي كانت تقضي بدخول العراق والولايات المتحدة في مفاوضات حالما تنتهي العلاقات البريطانية- العراقية، لذلك اقترحت الولايات المتحدة في ٢٥ تموز ١٩٣٣ = عقد معاهدة مع العراق حول العلاقات العامة ومنها التجارية لأن كل منهما كان بحاجة الى الآخر في ذلك المجال، واستمرت المفاوضات حتى ١٩٣٨ عام وافق مجلس الوزراء العراقي مع تعديلات على الرسوم الكمركية والتأشيرات وغيرها مع حلول الحرب العالمية الثانية عام ١٩٣٩ اقتضت الضرورة لعقد هذه المعاهدة. وقد صدرت الارادة الملكية بقبولها في ٢٧ شباط ١٩٤٠ بعد موافقة مجلسي النواب والاعيان تضمنت العديد من المواد التي تنظم العلاقات التجارية بين البلدين. للمزيد من التفاصيل ينظر: سعاد رؤوف شير محمد، ٢٠١٦، ص ٢١٠-٢١٧.

(*) جون هنري: شخصية دبلوماسية أمريكية، عمل في السلك الدبلوماسي الامريكي في استانبول لمدة سبع سنوات، وفي ١٤ ايلول ١٨٨٨ عينته الحكومة الامريكية أول قنصل لها في العراق على أثر نمو العلاقات العراقية- الأمريكية، وقد شهدت تلك الفترة تطوراً مهماً لاسيما في مجال العلاقات الدبلوماسية والتجارية بين البلدين. للمزيد من التفاصيل ينظر: سعاد رؤوف شير محمد، ٢٠١٦، ص ٢٧١-٢٧٣.

بموجب مقررات سان ريمو(*) ١٩٢٠، والتي وضعت مقدرات العراق تحت الهيمنة البريطانية (حسين طعمة شذر، ١٩٨٠، ص ٤١-٤٢)، كما أن تأخر الولايات المتحدة بالاعتراف الرسمي للحكومة العراقية المتشكلة في ١٩٢١ وتتويج فيصل بن الحسين(**) ملكاً على العراق وعدم اعترافها بالانتداب البريطاني قد زاد من صعوبة الموقف الأمريكي تجاه تلك العلاقات وغيرها (عبد الرزاق الحسني، ١٩٨٨، ص ٢٩٢).

وفي ذات الوقت أولت المملكة المتحدة اهتماماً بعدول الولايات المتحدة الأمريكية عن موافقتها المتشددة فارتأت من أجل تقليل التأزم المتصاعد في علاقاتها أن تعقد معاهدة مع العراق من جهة ومع الولايات المتحدة الأمريكية من جهة أخرى تعترف الولايات المتحدة الأمريكية بموجبها بالعراق دولة مستقلة مقابل ضمان حقها في الأشراف على مؤسساتها ورعاياها (حسين طعمة شذر، ١٩٨٠، ص ٤١-٤٢). وبعد موافقة الولايات المتحدة الدخول في المفاوضات مع المملكة المتحدة لوضع المعاهدة المأمولة أسفرت تلك المفاوضات عن التوقيع على المعاهدة في لندن بتاريخ ٩ كانون الثاني ١٩٣٠. ثم الحقت بها اربع جداول وبروتوكول(صفاء عبد الوهاب المبارك، ١٩٨٢، ص ١٥٧).

وبهذا أصبحت معاهدة ١٩٣٠ وملحقاتها الأساس الذي تسيير عليه العلاقات العراقية - الأمريكية وصارت بمثابة وثيقة رسمية يعتمد عليها تاريخ العلاقات المتبادلة بين الدولتين(صفاء عبد الوهاب المبارك، ١٩٨٢، ص ١٥٩).

ومن جانب آخر فإنه مع اقتراب موعد دخول العراق عصبة الأمم(*) رفعت الولايات المتحدة مستوى تمثيلها الدبلوماسي من قنصلية الى مفوضية في ١٩ حزيران ١٩٣١(اسامة عبد الرحمن الدوري، ٢٠٠٦، ص ٤٣).

وعلى الرغم من تردد الحكومات العراقية في اقامة تمثيل دبلوماسي مع الولايات المتحدة نتيجة عدم قدرتها على تسيير شؤونها الخارجية بسبب التأثير البريطاني على مقدراتها من جانب وعدم امكانياتها المادية من جهة أخرى. ومع ذلك فقد تمكنت من تعيين قنصلاً فخرياً للعراق في نيويورك عام ١٩٣٧ (حسين طعمة شذر، ١٩٨٠، ص ٤٥).

(*) مؤتمر سان ريمو: مؤتمر دولي عقد في ٢٥ نيسان ١٩٢٠ في فرنسا اتفقت فيه الدول الاستعمارية المنتصرة في الحرب العالمية الاولى على اقتسام ممتلكات الشرق الاوسط بين المملكة المتحدة وفرنسا عن طريق الانتداب فتندب المملكة المتحدة البريطانية على العراق وفلسطين وأنتدبت فرنسا على سوريا ولبنان ينظر:

Moberly- F., J , 1924, P.19

(**) فيصل بن الحسين: الأمير فيصل: شخصية سياسية ولد في الطائف عام ١٨٨٣، شارك في الثورة العربية في عام ١٩١٦، نادى به المؤتمر السوري العام ملكاً لسوريا في ٨ آذار عام ١٩٢٠، أصبح ملكاً على العراق في ٢٣ آب ١٩٢١ وهو ابن الشريف حسين شريف مكة المكرمة، توفي في عام ١٩٣٣. للمزيد من التفاصيل ينظر: عبد المجيد كامل التكريتي، ١٩٩١

(*) عصبة الامم : منظمة دولية تأسست في ١٨ كانون الثاني ١٩٢٠ للحفاظ على الأمن والسلام الدولي بعد الحرب العالمية الاولى، إلا أنها لم تقم على أسس راسخة تستوعب كل الأطراف الدولية، فقد استبعدت ألمانيا والنمسا وروسيا وعلى المستوى الخارجي، فأن عدم انضمام الولايات المتحدة واقتصر اهتمام اليابان على قضايا الشرق الأقصى أدى الى فشل العصبة، وعودة النظام الدولي القديم القائم على التوازن العالمي. ينظر:

Merle Faissodation Eolon Gardon and Joseph , 1959, P.108 .

أما ما يخص موقف الولايات المتحدة من حركة مايس ١٩٤١ (***) فإنه كان متوافقاً مع مصالح دول الحلفاء لكونها أرادت تثبيت أقدامها بالعراق في إطار سياستها العامة المرتبطة بمصالحها بالمنطقة وفي ضوء تناسب القوى الدولية الجديدة (أسامة عبد الرحمن الدوري، ٢٠٠٦، ص ١٤٦-١٤٧). وبناءً على ما تقدم يمكن القول إن الأسباب التي أدت إلى تطور السياسة الأمريكية تجاه العراق في تلك الفترة بالذات يعود إلى التأثير البريطاني وكنتيجة طبيعية لسياسة ألمانيا النازية. إضافة إلى الاعتبارات الاقتصادية والمصالح النفطية (أسامة عبد الرحمن الدوري، ٢٠٠٦، ص ١٤٨). وبعد فشل ثورة ١٩٤١. أبدت واشنطن اهتماماً بشأن تطوير العلاقات الدبلوماسية مع العراق لاسيما بعد إعلانها الحرب بجانب الحلفاء (أسامة عبد الرحمن الدوري، ٢٠٠٦، ص ٥٤).

وفي ضوء ذلك التطور في العلاقات تم فتح قنصلية أمريكية في البصرة عام ١٩٤٣، ومن جانب آخر قررت الحكومة العراقية تعيين علي جودت الأيوبي (***) كأول وزير مفوض عراقي في واشنطن (إبراهيم سعيد البيضاني، ٢٠١٠، ص ١١٧).

وفي أعقاب ذلك صدرت الإرادة الملكية بإعلان حالة الحرب بين العراق ودول المحور اعتباراً من منتصف ليلة ١٦-١٧ كانون الثاني ١٩٤٣ (عبد الرزاق الحسني، ١٩٨٧، ص ١١٧). بعد أن أكد المسؤولين الأمريكيين للمسؤولين العراقيين إن موقف حكومتهم من دول الشرق الأوسط يتحدد في ضوء موقفها من الحرب الدائرة (حسين طعمه شذر، ١٩٨٠، ص ٥٦)، الأمر الذي رحبت به الولايات المتحدة الأمريكية (صفاة عبد الوهاب المبارك، ١٩٨٢، ص ١٦)، والمملكة المتحدة (حسين طعمه شذر، ١٩٨٠، ص ٥٩). من الملاحظ أن قرار العراق بإعلان الحرب الذي سعى رئيس الوزراء نوري السعيد (*) إلى تحقيقه لم يأخذ بالاعتبار وجهة النظر العامة للرأي العام العراقي في الحرب بل من الواضح أن القرار جاء وفقاً لما تقتضيه مصالح الحلفاء الاقتصادية والاستراتيجية في العراق والشرق الأوسط فقد عقد نوري السعيد الأمل على دخوله العراق الحرب على أساس أن يقيم الحلفاء تلك السياسة بعد انتصارهم فيحققوا كثيراً من وعودهم للعرب وللعراق ولكن يبدو أن ذلك لا يمكن تحقيقه من قبل الحلفاء (حسين طعمه شذر،

(**) حركة مايس: حركة عسكرية قادها العقلاء الأربعة في العراق ضد بريطانيا أنهت باحتلال بريطاني ثاني للعراق عام ١٩٤١ هيمنت فيها بريطانيا على مقدرات العراق السياسية والعسكرية. للمزيد من التفاصيل ينظر: فاضل البراك، ١٩٧٩.

(***) علي جودت الأيوبي: ولد في الموصل ١٨٨٥، كان والده رئيس عرفاء في قوات الدرك (الجندرية) درس في الكتائب. دخل المدرسة الرشدية المدرسة الابتدائية الوحيدة في الموصل التحق في = المدرسة العسكرية الرشدية، وفي عام ١٩٢٣ أصبح وزيراً للداخلية في وزارة جعفر العسكري وشغل مناصب عديدة. لمزيد من الاطلاع على حياة علي جودت الأيوبي ينظر: علاء جاسم محمد الحربي، ٢٠٠٤، ص ١٢٣.

(*) نوري السعيد: شخصية سياسية عراقية ولد في بغداد عام ١٨٨٨ تدرج في العديد من المناصب السياسية، وأصبح رئيساً للوزراء ١٤ مرة توفي عام ١٩٥٨. للمزيد من التفاصيل ينظر: سعاد رؤوف شير محمد، ١٩٨٨.

١٩٨٠، ص ٥٩). ومع ذلك تحول إعلان الحرب ضد المحور الى عامل إضافي جديد ساعد الولايات المتحدة على تعزيز مواقع اقدامها في العراق في ظل ظروف الحرب بما في ذلك تطبيق بنود (قانون الاعارة والتأجير) (***) على العراق الذي تعود بداياته الى ما قبل دخول الحرب بمدة وجيزة (أسامة عبد الرحمن الدوري، ٢٠٠٦، ص ١٨٤). والذي حصل العراق بموجبه عام ١٩٤٣ على ما قيمته (١٧،٥٢١،٠٤١) دولار، ومما قيمته (١٢،٠٤٤٧،٦٧٥) دولار في عام ١٩٤٤ من المعدات الحربية والمنتجات الزراعية والصناعية الأمريكية وقد خضعت جميع المساعدات العسكرية الأمريكية الى موافقة المملكة المتحدة البريطانية تنفيذاً لما أتفق عليه بين الأمريكان والبريطانيين في ذلك الشأن (حسين طعمة شذر، ١٩٨٠، ص ٦٢-٦٣). وقام العراق في مقابل ذلك بتقديم بعض التسهيلات العسكرية للولايات المتحدة الأمريكية من خلال موافقته على مرور القوات الأمريكية لمساندة المملكة المتحدة البريطانية ولتحقيق أهدافها الاستراتيجية (حسين طعمة شذر، ١٩٨٠، ص ٦٤). وفي اطار اهتمام الحكومتين العراقية والأمريكية بتطوير العلاقات بين البلدين شهدت الفترة الأخيرة من الحرب تطوراً بارزاً بذلك الاتجاه فقد قبل الوصي عبدالاله (*) دعوة من الرئيس هاري ترومان (***) في ٥ أيار ١٩٤٥

(**) قانون الاعارة والتأجير: وهو القانون الذي أصدرته الولايات المتحدة الأمريكية في آذار ١٩٤١ في عهد

الرئيس روزفلت يخول القانون رئيس الولايات المتحدة تقديم مواد عسكرية وأسلحة، تحت مضمون مصلحة الدفاع القومي الأمريكي، للدول التي يكون الدفاع عنها حيوياً ومرتبطاً بالأمن الأمريكي، للتفاصيل ينظر: عبد الرزاق حمزة عبد الله، ٢٠٠٦، ص ١١٣.

(*) هو عبد الآله بن علي بن الشريف حسين من بني هاشم ولد في الطائف عام ١٩١٢ تتلمذ في الكلية الاسلامية في القدس ثم واصل تعليمه في كلية (فكتوريا) بالإسكندرية في مصر وأكمل دراسته في المملكة المتحدة البريطانية وبعد مقتل الملك غازي بحادث مدبر من الانكليز سُمي عبد الآله وصياً على العرش عام ١٩٣٩ ولما بلغ فيصل الثاني سن الرشد أصبح عبد الآله ولياً للعهد عام ١٩٥٣، وأجمع المؤرخون على نقد سيرته وسلوكه السياسي وتعاونته الوثيق مع رئيس الوزراء نوري السعيد وارتباطهما بسياسة المملكة المتحدة البريطانية الخارجية وقتل ابان ثورة ١٤ تموز ١٩٥٨ للاطلاع ينظر: عبد الهادي كريم سلمان الخماسي، ٢٠٠١.

(**) هاري ترومان: الرئيس الثالث والثلاثون للولايات المتحدة الأمريكية، ولد في الثامن من ايار عام ١٨٨٤، ولد ترومان في ميسوري، التحق بالجيش الامريكي وخدم بلاده خلال الحرب العالمية الاولى، انخرط في صفوف العمل الحزبي وفي عام ١٩٣٤ فأصبح عضواً في مجلس الشيوخ الامريكي، وترأس احدى لجانه والتي عرفت بـ "لجنة ترومان" والتي اكسبته شهره واضحة كونها كشفت العديد من عمليات اهدار المال والاحتيال والفساد. أصبح رئيساً للولايات المتحدة الأمريكية في الثاني عشر من نيسان ١٩٤٥ واستمر لغاية العشرين من كانون الثاني عام ١٩٥٣. توفي في السادس والعشرين من كانون الاول عام ١٩٧٢. للمزيد من التفاصيل ينظر: عبد الوهاب الكيالي، ١٩٩٠، ص ٧٢٤.

لزيارة الولايات المتحدة في ٢٨ أيار ١٩٤٥. وقد أعدت وزارة الخارجية الأمريكية ملفاً ضخماً ضم سبع مذكرات عن العراق لبيان أهميته الاقتصادية والاستراتيجية بالنسبة لها وعن أبرز القضايا الدولية التي لها اهتمام مشترك بين العراق والولايات المتحدة كالقضية الفلسطينية والنفط العراقي وعلاقات البلدين مما يُدلل على أن الولايات المتحدة عقدت آمالاً كبيرة على زيارة الوصي عبد الله اليها للتوصل الى تحقيق التطور بينهما واعطاء المصالح الأمريكية مجالات أوسع للعمل في العراق (حسين طعمة شذر ، ١٩٨٠ ، ص ٧١). وفيما يخص اعقاب الحرب العالمية الثانية فقد شهدت المنطقة تطورات سياسية في اطار التوزيع الجديد للقوى الدولية والأحداث التي شهدتها الساحة العراقية والعربية كالمفاوضات العراقية - البريطانية حول إقرار معاهدة جديدة في عام ١٩٤٨ والقضية الفلسطينية والتي أثرت في مسيرة العلاقات سلباً وإيجاباً بين الحكومتين بحسب موقف الأمريكان في تلك القضايا (حسين طعمة شذر ، ١٩٨٠ ، ص ٧٢).

المبحث الثاني : العلاقات العراقية - الأمريكية بعد الحرب العالمية الثانية ١٩٤٥-١٩٤٩
The 2nd research / The Iraqi-USA relations after the 2nd world war 1945-1949.

بعد انتهاء الحرب العالمية الثانية في عام ١٩٤٥ بانتصار دول الحلفاء على دول المحور والتي أسفرت عن نتائج مهمة كان لها انعكاس كبير على العلاقات الدولية في المدة التي اعقبت الحرب وأدت الى تغيير التوازن الدولي بدأ يظهر تناسباً جديداً في ميزان القوى العالمية (اسماعيل صبري مقلد، ١٩٧٩ ، ص ٣٧-٣٩).
أولاً: التناسب الجديد للقوى على صعيد الشرق الأوسط في مرحلة ما بعد الحرب العالمية الثانية:

The new competition for the forces on level of Middle East in post-2nd world war period

أدت الحرب العالمية الثانية الى بروز قوى دولية جديدة أصبح لها شأن كبير في نطاق السياسة الدولية أبرزها الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد السوفيتي. في حين خرجت المملكة المتحدة وفرنسا بأعباء اقتصادية ثقيلة أدت الى اضعاف دورهما في الشؤون الدولية على الرغم من انتصارهما في تلك الحرب (حسين طعمة شذر ، ١٩٨٠ ، ص ٧٧).

وفي ضوء نتائج الحرب عُدت المدة التي هي بداية الانقسام العالمي الى كتلتين الولايات المتحدة الامريكية والاتحاد السوفيتي، مما أوجد حالة من التنافس بينهما من أجل الحصول على مناطق نفوذ جديدة طبقاً لما تمليه الاستراتيجية السياسية والمصالح الاقتصادية لكل منهما على أثر التغيير الحاصل في ميزان القوى العظمى على طبيعة العلاقات الدولية ولمعرفة أبعاد ذلك التغيير ومقدار انعكاسه على علاقات الدول الكبرى بمنطقة الشرق الاوسط بعد انتهاء الحرب ولا بد من لقاء الضوء على ما آلت اليه الأوضاع الجديدة لتلك الدول في تلك المنطقة ومنها الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتي

والمملكة المتحدة (عوني عبد الرحمن السبعوي ١٩٣٦، ص ١٢٦). وفيما يتعلق باهتمام الولايات المتحدة بالشرق الأوسط فكان من المتوقع أن تعتمد سياسة خارجية تعني بالتطورات السياسية والاقتصادية بالمنطقة بعد الحرب للحفاظ على مصالحها الاستراتيجية هناك غير انه لم يحدث تبدل كبير في السياسة الأمريكية الخارجية في ذلك الاتجاه حسبما كان متوقفاً في بداية الفترة التي اعقبت الحرب (حسين طعمة شذر ، ١٩٨٠، ص ٨١).

وفي الوقت الذي تركت فيه الولايات المتحدة الأمريكية مسؤولية الشرق الأوسط المملكة المتحدة(*) . فأنها ركزت جهودها على مناطق الشرق الأقصى وأوروبا وألزمت نفسها بالتزامات عسكرية نحو تلك المناطق. لكنها لم تكن بعيدة الأنظار عن الشرق الأوسط فطلت تراقب الأوضاع فيها للتأكد في تحمل المملكة المتحدة مسؤولية الدفاع عن المنطقة ومواجهة النفوذ السوفيتي فيها (حسين طعمة شذر ، ١٩٨٠، ص ٨٢).

على الرغم من أن الحرب كانت حداً فاصلاً في العلاقات الأمريكية الشرق الأوسطية إلا أنها لم يكن لديها سياسة محدودة واضحة المعالم عند انتهاء الحرب عدا خطورة السياسة التقليدية العريقة لكنها أصبحت ذات جذور عميقة في منطقة الشرق الأوسط، إذ تراجعت سيطرة المملكة المتحدة البريطانية في حين حلت الولايات المتحدة الأمريكية بالتدريج محل المملكة المتحدة البريطانية وبدأت تمارس الدور البريطاني في التأثير على سياسات المنطقة باحتواء الانتشار السوفيتي الزاحف باتجاه منطقة البحر الأبيض المتوسط. مما تطلب تطور أمريكي سياسي شامل للمنطقة (توماس .آ. بريسون، ١٩٨٥، ص ٧٣).

ومن الواضح أن السياسة الأمريكية تجاه دول المنطقة كانت تهدف الى تحقيق هدفين الاول: أن تتكيف الولايات المتحدة مع الوضع الدولي الجديد الذي افرزته الحرب، والثاني: التخطيط لتحل محل المملكة المتحدة البريطانية وتحمل مسؤولية الشرق الأوسط عند بدء الانسحاب التدريجي المملكة المتحدة البريطانية من المنطقة (حسين طعمة شذر ، ١٩٨٠، ص ٨٤). ويبدو أن اقتضاء المصالح الأمريكية في بداية ١٩٤٧ جعل الولايات المتحدة الأمريكية تتبنى سياسة خارجية تؤمن لها التدخل المباشر في شؤون المنطقة الشرق أوسطية بعد أدراكها أن مصالحها بالمنطقة باتت مهددة من الاتحاد السوفيتي ولاسيما بعد ظهور سلسلة معقدة من الأحداث التي وقعت في ايران واليونان وتركيا دفعت الولايات المتحدة للرد على الخطر السوفيتي الذي أخذ يهدد استقلال تلك الدول (حسين طعمة شذر ، ١٩٨٠، ص ٨٥). ونتيجة لتلك الأحداث المتلاحقة التي اعتبرتها الولايات المتحدة اضطراباً يهدد المصالح الغربية الحيوية في الشرق الأوسط، فقد أعلن الرئيس

(*) اتفقت المملكة المتحدة والولايات المتحدة قبل معركة هاربر ١٩٤١ على تقسيم العالم الى مناطق مسؤوليات عسكرية فيما بينها، وكانت مسؤولية المحيط الهادئ والاطلسي من نصيب الولايات المتحدة الأمريكية، وأما منطقة الشرق الأوسط والمحيط الهندي فكانتا من نصيب المملكة المتحدة البريطانية كما أنهما أعادا النظر في تقييم تلك المسؤوليات بعد انتهاء الحرب العالمية الثانية عام ١٩٤٥ . للاطلاع ينظر: (حسين طعمة شذر ، ١٩٨٠، ص ٨١-٨٢).

الأمريكي هاري ترومان في ١٢ مايس ١٩٤٧ مبدأه الذي عرف باسم(مبدأ ترومان) (*). من جهة أخرى فأن إعلان (مبدأ ترومان) عدّ نقطة تحول تاريخية في العلاقات الدولية حيث أرسى البدايات الأولى للحرب الباردة (**). بين الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتي كما جاء في الاعلان عن تأكيدات للجهود الأمريكية الهادفة الى منع امتداد النفوذ السوفيتي الى اوربا وبقية أنحاء العالم (حسين طعمة شذر ، ١٩٨٠ ، ص ٨٤). وفي سياق ذلك تبينت حقيقتين أولهما. إنهاء حالة التردد في موقف حاسم في انهاء مبدأ العزلة الأمريكية والدخول بقوة في تسيير العلاقات الدولية وثانياً الإعلان رسمياً عند بدء مرحلة من الصراع ذات طابع جديد بين الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتي لا يقوم على أساس المواجهة المباشرة وإنما يعتمد على سياسته الاحتواء (موسى محمد آل طويرش، ٢٠٠٦، ص ١١٧).

وفي الواقع أن المصالح القومية الأمريكية بعد الحرب تطلبت اسراع في التركيز على المصادر البترولية الشرق أوسطية لأن تدفق ذلك البترول ضرورياً لأنعاش اوربا التي تعتبر الخط الأول ضد المحاولات السوفيتية للسيطرة على آسيا واوربا وكان الاعتبار الرئيسي للسياسة الشرق اوسطية الأمريكية في العالم بعد الحرب العالمية الثانية يتمثل في تطبيق السياسات الرامية الى إدخال شركات النفط الأمريكية الى حقول النفط في تلك المنطقة (توماس.آ. بريسون، ١٩٨٥، ص ١٠١-١٠٢). لاسيما بعد أن استنتجت دائرة الاستخبارات البحرية الأمريكية في ١٩٤٩ إن " مركز نشاط انتاج نفط العالم قد تحول ببطئ ولكن بصورة مستمرة من نصف الكرة الغربي الى الشرق الأوسط" (حسين طعمة شذر ، ١٩٨٠ ، ص ٨٤)

(*) وهو بيان سياسي أعلن بموجبه قبول الولايات المتحدة الامريكية بالموقف الغربي الذي يقتضي تولي واشنطن مسؤولية الدفاع عن المنطقة بعد تنازل المملكة المتحدة البريطانية عنها مخالفة بذلك الخطوط العريضة للسياسة الخارجية الأمريكية. لقد آثار اعلان المبدأ مناقشات هامة في الأوساط المثقفة فهناك العديد من المؤرخين الثوريين منهم والتقليديين قد نظروا الى الالتزام الأمريكي بأحتواء الشيوعية على أنه خطوة دفاعية في النظام السوفيتي وامتدحوا الخطوات السريعة التي ردت بها الولايات المتحدة على التهديد السوفيتي مشيرين الى أن تلك السياسة كانت تهدف الى تحقيق النفوذ الاقتصادي في المنطقة وابداء أسواق جديدة ومصادر جديدة للنفط. أما المحللون الواقعيون فينظرون للمبدأ بقلق ويدعون أن الأزمة التي ظهرت في اليونان وتركيا كانت محدودة ولم تكن تتطلب وجود مثل ذلك القرار السياسي الذي وضع الولايات المتحدة أمام التزامات وتعهدات عالمية. للأطلاع ينظر: توماس.آ. بريسون، ١٩٨٦، ص ٩٥-١٠٢.

(**) يشير الباحثون الى أن أول من استعمل كلمة الحرب الباردة برناد مانيس باروخ وهو من الساسة الأمريكيين عندما أشار في خطبة له في نيسان ١٩٤٧ الى أن الاوضاع بين الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتي = بأنها) حرب باردة) ثم تلقف هذا المصطلح عدد من الكتاب والصحفيين للتعبير عن الحالة بين المعسكرين. للاطلاع ينظر: موسى محمد آل طويرش، ٢٠٠٦، ص ١١٧.

أما بالنسبة الى وضع المملكة المتحدة البريطانية في الشرق الأوسط بعد انتهاء الحرب العالمية الثانية فقد اثرت التطورات الدولية في اعقاب تلك الحرب تأثيراً كبيراً على مكانتها وعلاقتها خصوصاً بعد أن أدركت أنها لم تعد من القوة والتأثير في المحيط الدولي ما يمكنها من التصرف بمفردها في الشؤون الدولية (حسين طعمة شذر ، ١٩٨٠ ، ص ٨٥). لذلك أدركت ضرورة تنسيق مواقفها السياسية مع الولايات المتحدة ازاء القضايا العالمية التي تهم دول المنطقة المطالبة بالتخلص من الهيمنة البريطانية. وقد أتضح الوفاق الأمريكي- البريطاني تجاه منطقة الشرق الأوسط من (محادثات البنتاغون) (*) في ١٦ تشرين الاول ١٩٤٧ . بين المملكة المتحدة والولايات المتحدة والتي توصل بها الجانبان الى مقررات وتوصيات عدة بشأن سياستها بالمنطقة الشرق أوسطية. لذلك سعت الولايات المتحدة الى تطوير علاقاتها الدبلوماسية مع العراق من خلال رفع مستوى التمثيل الدبلوماسي بين الجانبين لما يمثله العراق من اهمية استراتيجية واقتصادية (حسين طعمة شذر ، ١٩٨٠ ، ص ١٠٢).

ثانياً:- تطور العلاقات الدبلوماسية بين البلدين:

Developing the diplomatic relations between the two countries

رغبت الولايات المتحدة الى رفع تمثيلها الدبلوماسي مع العراق من مفوضية الى سفارة فاصطدمت تلك الرغبة بقيود المعاهدة العراقية - البريطانية (١٩٣٠) (**). والتي سيرت العلاقات بينهما وأحكمت هيمنة المملكة المتحدة البريطانية على العراق. فأبدت الولايات المتحدة استياءها الشديد لتلك الهيمنة، إلا أن المملكة المتحدة رحبت بذلك السعي ولكن بعد تعديل بنود المعاهدة (جورج لينشوفسكي ، ١٩٥٦ ، ص ١٩٨-٢٠١).

وفي ضوء إدراك الحكومة العراقية لخطر امتداد النفوذ السوفيتي لمنطقة الشرق الاوسط رأت ضرورة تعزيز علاقاتها مع الولايات المتحدة لأبعاد ذلك الخطر وتأثيراته (حسين طعمة شذر ، ١٩٨٠ ، ص ١٠٢). ونتيجة لذلك، واصلت الولايات المتحدة جهودها حيال ذلك الموضوع لاعتقادها أن نفوذها في الشرق الاوسط يعتمد أساساً على موقف العراق تجاهها. ولذلك قبل المقترح الأمريكي بترحيب الحكومة العراقية بتعيين سفيراً أمريكياً بالعراق وارتأت التشاور مع المملكة المتحدة البريطانية للحصول على الموافقات الرسمية والتي أسفرت عن ترحيب المملكة المتحدة البريطانية ايضا (عبد الرزاق الحسني ، ١٩٨٨ ، ص ١٥٥).

وفي ٢٨ ايلول ١٩٤٦ أصبحت المفوضية الأمريكية بدرجة سفارة، ووافقت الحكومة العراقية على تعيين جورج وادسوث (*) كأول سفير أمريكي في بغداد وفي ١٣

(*) جرت المحادثات الرسمية ما يعرف (محادثات البنتاغون) السرية في ١٦ تشرين الاول ٧ تشرين الثاني ١٩٤٧ في مقر وزارة الدفاع الامريكية (البنتاغون) في واشنطن والتي توصل فيها الطرفان الى مقررات عدة بشأن وضع السياسة الامريكية والبريطانية في المنطقة وشرق البحر المتوسط عموماً وفيما يتعلق بالعراق فقد أتفق الجانبان على عدة قضايا تخدم مصالحهم. للمزيد من التفاصيل ينظر: حسين طعمة شذر ، ١٩٨٠ ، ص ٩٧-١٠٠.

(**) للمزيد من التفاصيل عن بنود المعاهدة العراقية البريطانية ينظر: عبد الرزاق الحسني ، ١٩٨٣ ، ص ٣٠-٣٧.
(*) جورج وادسوث: شخصية دبلوماسية أمريكية ولد عام ١٨٩٣ في نيويورك، التحق بدائرة الخدمة الخارجية عام ١٩١٧ ، خدم في سفارات اوربا والشرق الاوسط عام ١٩٤٠ خدم كقنصل عام في القدس، وفي ١٩٤١ خدم في

كانون الثاني ١٩٤٧ قررت الحكومة العراقية رفع مفوضيتها في واشنطن الى سفارة بعدما أصدرت واشنطن قراراً بذلك الشأن وقبلت بتعيين الوزير المفوض العراقي علي جودت الايوبي سفيراً لديها اعتباراً من آذار ١٩٤٧. وفي سياق ذلك التطور الدبلوماسي رغبت الحكومة العراقية أيضاً في زيادة التعاون الاقتصادي والثقافي والعسكري.

إلا أن تلك العلاقات التي كان يأمل لها أن تتطور وتتسع لم تدم طويلاً وذلك لانتهاج الحكومة الأمريكية سياسة مجحفة تجاه أهم الأحداث والتطورات السياسية في العراق والمنطقة ، والمتمثلة بالدعم الامريكي للمملكة المتحدة البريطانية في معاهدة بورتسموث (***) بين العراق والمملكة المتحدة البريطانية، فضلاً عن الموقف الامريكي ازاء القضية الفلسطينية (حسين طعمة شذر ، ١٩٨٠ ، ص ١٠٨-١١٠).

ثالثاً: أزمة معاهدة بورتسموث ١٩٤٨ وأثرها على العلاقات بين البلدين:

Crisis of Portsmouth convention 1948 and its effect on the relations between the two countries

عدت المعاهدة العراقية-البريطانية ١٩٣٠. الأساس الذي نظم العلاقة بينهما، وعلى الرغم من انها مكنت العراق من تبوء مقعده بين الدول المستقلة ذات السيادة والتمتع ببعض امتيازات الاستقلال ومنها قبوله عضواً في عصبة الأمم عام ١٩٣٢، إلا أنها لم تحقق المطالب الوطنية في الاستقلال التام لأنها منحت المملكة المتحدة البريطانية امتيازات واسعة وقيدت الاستقلال الوطني (عبد الرزاق الحسني، ١٩٨٨، ص ٢١-٢٩). الأمر الذي دفع الحركة الوطنية لمعارضتها والتي اشتدت بعد الحرب العالمية الثانية متمثلة بالمعارضة السياسية التي ضغطت على الحكومة لإلغائها أو تعديلها كالحزب الوطني الديمقراطي (*) والأحزاب التي أجازت في عام ١٩٤٦ (جعفر عباس حميدي، ١٩٨٧، ص ٧١). فأصبح موقف المملكة المتحدة البريطانية حرجاً كونها أدركت ضعفها العسكري والاقتصادي وعجزها عن مواجهة تلك الضغوطات والمطالب الوطنية. فرامت الى طلب المساعدة من الولايات المتحدة الأمريكية التي دعمتها في المفاوضات لإقرار معاهدة تحل محل معاهدة ١٩٣٠ مع حرصها الشديد بعدم الظهور بمظهر المؤيد (حسين طعمة شذر ، ١٩٨٠ ، ص ١١٢) للمملكة المتحدة البريطانية على حساب المصالح العراقية منطلقاً بذلك من سياستها المدروسة حيث خشيت أن يؤدي موقفها بجانب المملكة

سفارات الولايات المتحدة وروما وإيطاليا، كلف باقناع موسوليني عدم دخول الحرب العالمية الثانية الى جانب دول المحور، اصبح أو سفير للولايات المتحدة في العراق وقبلها كان سفيراً مفوضاً من ١٨٤٦-١٩٤٨، توفي عام ١٩٥٨: للمزيد من التفاصيل ينظر:

. [https:// history State . gove/ department his Wadsworth george](https://history.state.gov/departments/wadsworth-george)

معاهدة بورتسموث: هي المعاهدة التي وقعت عام ١٩٤٨ بين العراق وبريطانيا والتي كبلت العراق ببند صعبة (***) ، الأمر الذي أدى الى قيام وثبة شعبية كبرى اسقطت حكومة صالح جبر وألغت المعاهدة . ينظر: كمال مظهر أحمد، صفحات من تاريخ العراق دراسة تحليلية، بغداد، ١٩٨٧، ص ١٣٧.

(*) الحزب الوطني الديمقراطي: حزب سياسي تأسس عام ١٩٤٦، كان من ابرز قادته كامل الجادرجي ومحمد حديد وحسين جميل، أما منهجته تقدمية الحزب وتعزيز مركزه لخدمة الشعب والاهتمام بالمشاكل بالبلاد العربية : ينظر: عادل تقى عبد البلداوي، ، ٢٠٠٤.

المتحدة البريطانية الى إثارة مشاعر الرأي العام العراقي وقد ينعكس ذلك على اضعاف مكانتها لدى الكثير من الأوساط السياسية العراقية (حسين طعمة شذر ، ١٩٨٠، ص ١١٧). كما أن الخارجية الأمريكية تخشى أن ينظر العراق لها نظرة أستخفاق توحى أنهم يسرون في ركب المملكة المتحدة البريطانية. يضاف الى وجود شكوك أمريكية بعدم نجاح تلك المفاوضات (جعفر عباس حميدي، ١٩٨٧، ص ٨٨). كما أنها طرحت نفسها البديل في المنطقة بعدما بدأت المملكة المتحدة البريطانية تضعف، فساقها ذلك الهاجس الى اخفاء دعمها لحليفها. وفي ضوء ذلك حرصت الولايات المتحدة الأمريكية على اعتماد الحذر والتقييد من التحرك البريطاني العراقي بخصوص المعاهدة فأبرقت الى سفيرها في بغداد تلزمه بتقييد أركان السفارة عند اجراء أي اجتماع بين الطرفين والابتعاد عند ما يمس السيادة العراقية والمشاعر الوطنية وشددت الخارجية الأمريكية على عدم القيام بأية مبادرة لأجراء محادثات مع تلك الأوساط، ورأت أنه عند الضرورة القصوى أن تقتصر المحادثات على عدد من السياسيين البارزين اصحاب النفوذ السياسي خشية من أن يتكون انطباع لدى العراقيين أن هناك نوعاً من التفاهم الأمريكي- البريطاني بخصوص تلك المعاهدة (جعفر عباس حميدي، ١٩٨٧، ص ١١٩). وفي سياق بدء المفاوضات حثت واشنطن المملكة المتحدة البريطانية لاتخاذ الكويت قاعدة عسكرية تمكنها من العناية بمصالحها بدلاً من قاعدتي الحبانية والشعبية المتمسكة بهما المملكة المتحدة البريطانية لإبقاء نفوذهما العسكري فاعلاً والذي كانت ترفضه الحكومة العراقية (جعفر عباس حميدي، ١٩٨٧، ص ٧٧) واستمرت الولايات المتحدة الأمريكية بدعم المملكة المتحدة منطلقة من رؤية سياسية تؤمن لها مستقبلها ومصالحها في العراق والمنطقة وأن أهم أسباب الدعم الأمريكي لحليفها تمثلت بما يلي أن الدعم الأمريكي يقوي مركز الغرب بالمنطقة خصوصاً وأن السوفيت يشكلون خطراً محتوماً على المنطقة. كما أن عدم نجاح المفاوضات ربما يؤدي الى انسحاب المملكة المتحدة كلياً من الشرق الأوسط مما يعرض المصالح الغربية للخطر (حسين طعمة شذر ، ١٩٨٠، ص ١٢٣-١٣٢). كما علفت امريكا أملاً كبيراً على نجاح المفاوضات لما لها من أثر كبير في تحقيق السلام والأمن في المنطقة (جعفر عباس حميدي، ١٩٨٧، ص ٧٦)، ويلاحظ أن الولايات المتحدة خلال توجيهها للعراق بعد الحرب العالمية الثانية كانت قد اصطدمت بمعاهدة ١٩٣٠ العراقية- البريطانية الأمر الذي سيعرقل مسيرتها فسعت الى ابدالها من خلال دعمها للمملكة المتحدة البريطانية في مفاوضات عام ١٩٤٨ مع العراق مما سيترتب على ذلك الدعم من ايجابيات لصالح الولايات المتحدة ، كما أدركت خطورة التحرك الشعبي الذي قد يؤثر سلباً على القضية الفلسطينية وطموحات الغرب بها (جعفر عباس حميدي، ١٩٨٧، ص ٧٧).

ومن الجدير بالذكر، أن الولايات المتحدة رأت أن تظهر بالمظهر الحسن أمام الرأي العام العراقي الذي ناضل من أجل عقد معاهدة بديلة عن معاهدة ١٩٣٠ فرأت أن تتحرك على المستوى الحكومي المستوى القيادي السياسي المعارض للحكومة والوجود البريطاني في سبيل انجاح المفاوضات حتى تشعر الشعب أنها وسيطة لحل الأزمات وتبعد الشبهة عنها في الدعم البريطاني، وذلك بحسب توجيه خارجيتها التي توجهت للتحرك على الصعيد الحكومي العراقي في ٥ كانون الثاني ١٩٤٨، وأطلعت الوصي عبد الاله على تأييد واشنطن للمفاوضات العراقية البريطانية، كما أبدى نشاطاً في إطار الاتصال بالسياسيين العراقيين المعارضين ومحاولة اقناعهم بعقد معاهدة جديدة مع المملكة المتحدة البريطانية، إلا أن المعارضة العراقية كانت أشد تمسكاً برفض أي معاهدة

(حسين طعمة شذر ، ١٩٨٠، ص ١٢٣-١٣٢).

وفي ظل أجواء يسودها الحذر والتزقن من ردة الشعب ازاء توقيع المعاهدة. وقع الجانبان في ١٥ كانون الاول من نفس السنة معاهدة جديدة في ميناء بورتسموث وفي سياق ذلك التطور أعربت الخارجية الأمريكية عن ارتياحها لتلك التطورات (حسين طعمة شذر ، ١٩٨٠، ص ١٣٣). الأمر الذي أدى الى ردة فعل شعبية معارضة والتي تمثلت في مظاهرات صاحبة في بغداد (جعفر عباس حميدي، ١٩٨٧، ص ٧٥).، وأشعلت الصحافة العراقية نار الاضطرابات بعد أن نشرت جريدة (لواء الاستقلال) في ١٦ من نفس الشهر نص المعاهدة الجديدة كما أجمعت الأحزاب المعارضة في بيانها رفض المعاهدة (*). وتفاقم الأمر لدرجة أن الأوضاع في العراق باتت تتذرر بحدوث انقلاب وربما يؤدي الى إعلان جمهورية (ستيفن همسلي لونكريك، ١٩٨٨، ص ٥٦٧).

وهكذا ساهمت الأحزاب السياسية والصحف العراقية في تأجيج المشاعر ضد المعاهدة والتي لم تكن بمعزل عن مجمل الموقف الوطني المعارض للسلطة أساساً (حسين طعمة شذر ، ١٩٨٠، ص ١٣٣). والتي تمكنت من إسقاط حكومة صالح جبر (**). في ٢٧ كانون الثاني ١٩٤٨ والذي قوبل بارتياح من جميع الأوساط العراقية. ومن ثم الغاء المعاهدة رسمياً في ٢٢ شباط ١٩٤٨ من قبل حكومة السيد محمد الصدر (***) التي جاءت في اعقاب حكومة صالح جبر (عبد الرزاق الحسني، ١٩٨٨، ص ٢٨٨)، وهكذا حققت الوثبة انتصاراً كبيراً بإسقاط حكومة صالح جبر والغاء معاهدة بورتسموث. الأمر الذي أدى الى أضعاف مكانة المملكة المتحدة البريطانية ليس في العراق فحسب بل في منطقة الشرق الأوسط (حسين طعمة شذر ، ١٩٨٠، ص ١٤٠).

ومما تجدر الاشارة اليه أنه خلال فترة الأحداث التي شهدتها العراق في ١٩٤٨ لم تبدي الجماهير أي انتقاد ازاء الموقف الأمريكي من المعاهدة بل ركزت الشعارات ضد الحكومة والمملكة المتحدة البريطانية والحركة الصهيونية وأن الرأي العام العراقي مستاءً من التحرك على فلسطين (حسين طعمة شذر ، ١٩٨٠، ص ١٤١).

رابعاً: تأثير القضية الفلسطينية على العلاقات العراقية- الأمريكية ١٩٤٥-١٩٤٩:

The effect of Palestinian cause on the Iraqi-American relations
1945-1949.

مرت القضية الفلسطينية في اعقاب الحرب العالمية الثانية بمرحلة صعبة نتيجة التنسيق المشترك بين الصهيونية العالمية والولايات المتحدة والمملكة

لمزيد من الاطلاع راجع: قيس عبد الحسين الياسري، ٢٠٠٥، ص ٢٤٣. (*)

(**) صالح جبر: شخصية سياسية عراقية ولد في الناصرية عام ١٨٩٥، التحق في مدرسة الحقوق في بغداد تدرج في المناصب السياسية ثم شكل الوزارة عام ١٩٤٧ قدم استقالته على اثر التظاهرات التي اسقطت معاهدة بورتسموث. ينظر: فاطمة صادق علي السعدي، ٢٠٠٥.

(***) محمد الصدر: شخصية دينية وسياسية عراقية ولد عام ١٩٠٦ في الكاظمية تلقى تعليمه الحوزوي في النجف الأشرف ثم أنصرف الى العمل السياسي ضد النفوذ البريطاني، أحد أبرز رجالات ثورة العشرين والعهد الملكي العراقي، اصبح رئيساً للوزراء عام ١٩٤٨، ثم أصبح بعدها رئيساً لمجلس الاعيان توفي عام ١٩٥٣. ينظر: محمد رشيد عباس، مجلس الاعيان العراقي ١٩٥٢-١٩٥٨، اطروحة دكتوراه غير منشورة، كلية التربية- ابن رشد، ١٩٩٥، ص ٩٣-٩٤.

المتحدة البريطانية لإقامة كيان صهيوني في فلسطين. وكانت الولايات المتحدة أكثر اندفاعاً وذلك لتحقيق نفوذها في الشرق الأوسط وضمان مصالحها متجاهلة السخط العربي والإسلامي، وما قد ينتج عنه من توتر يؤثر سلباً على مصالحها بالمنطقة (توماس.أ. بريسون، ١٩٨٢، ص ١١٢). وفي ضوء وصول هاري تورمان الى كرسي الرئاسة الأمريكية عندما شارفت الحرب العالمية الثانية على نهايتها. مارس الصهاينة الأمريكيون ضغطاً شديداً على الرئيس الجديد والكونغرس معاً، وحتى على الشعب الأمريكي لكي يدرك حقيقة تأسيس دولة قومية لليهود (توماس.أ. بريسون، ١٩٨٢، ص ١١٢). وبناءً على ذلك تشكلت لجنة تحقيق بريطانية- أمريكية أجرت اتصالاتها مع الأطراف العربية من جهة واليهودية من جهة أخرى وقررت في أول ايار ١٩٤٦ السماح لـ (١٠٠) ألف يهودي بالدخول الى فلسطين فوراً وجعل باب الهجرة مفتوح على مصراعيه ورفع القيود عن بيع أملاك العرب لليهود (حسين طعمة شذر، ١٩٨٠، ص ١٤٧). الأمر الذي أدى الى إثارة الاحتجاجات العراقية فاستتكرت الحكومة والمجلس النيابي والأحزاب السياسية توصيات اللجنة ومخاطرها ورفضت توصيات اللجنة على الرغم من حرصها على استمرار أفضل العلاقات مع الولايات المتحدة والمملكة المتحدة (عبد الرزاق الحسني، ١٩٨٨، ص ٢٢) وطالب مجلس النواب الحكومة بقطع العلاقات التجارية مع الولايات المتحدة (صبري فالح الحمدي، ٢٠١١، ص ٢٢٩-٢٣٣). ومن ذلك يظهر أن السياسة الأمريكية اتجهت الى القضية الفلسطينية قد القت بظلالها الثقيلة على العلاقات بين البلدين وعاقت مسيرة التقدم لاسيما بعد التطور الدبلوماسي الذي حدث. وشددت الحكومة العراقية موقفها تجاه تلك السياسة لدرجة أن وزير خارجيتها محمد فاضل الجمالي (*) دعا الحكومات العربية لقطع العلاقات الدبلوماسية مع واشنطن ولندن في ١٥ آذار ١٩٤٧، الأمر الذي لم يلق أذناً صاغية من بقية الدول العربية (رحيم كاظم محمد الهاشمي، ١٩٩٧، ص ١٣٢). كما حذرت الحكومة العراقية واشنطن بأنها ستلجأ الى قطع علاقاتها الدبلوماسية والاقتصادية والثقافية. إلا أن الموقف الأمريكي حيال القضية الفلسطينية لم يتغير. بل أن المندوب الأمريكي (وارن اونست) (*) أدى

(*) محمد فاضل الجمالي: شخصية سياسية عراقية، ولد في الكاظمية عام ١٩٠٣، درس في الجامعة الأمريكية ببيروت، حصل على الدكتوراه في فلسفة التربية في جامعة كولومبيا بأمريكا، عُين في عدد من المناصب المرموقة في الدولة، شكل الوزارة العراقية غير مرة، وعند قيام ثورة ١٤ تموز ١٩٥٨ = سجن وقدم الى المحكمة العسكرية العليا وحُكم عليه بالاعدام ولم ينفذ وأفرج عنه ورحل الى لبنان ثم أستقر في القطر التونسي، ينظر: رحيم كاظم محمد الهاشمي، ١٩٩٧.

(*) وارن اونست: شخصية سياسية دبلوماسية وسياسية أمريكية ولد عام ١٨٧٧، اصبح محامياً وقاضياً، أنتمى الى الحزب الجمهوري الأمريكي، اصبح سفير الولايات المتحدة الى الأمم المتحدة، ثم اصبح عضواً في مجلس الشيوخ الأمريكي عن دائرة فيمونت، أدى دوراً مهماً في اتمام عملية التصويت على قرار تقسيم فلسطين عام ١٩٤٧، توفي عام ١٩٦٢. للمزيد من التفاصيل ينظر:

دوراً بارزاً في نجاح عملية التصويت على قرار تقسيم فلسطين في ٢٩ تشرين الثاني ١٩٤٧ (***) فانطلقت المظاهرات الجماهيرية الساخطة وحاصرت مكتب الاستعلامات الامريكى في بغداد وألحقت به أضراراً كبيرة وقدم العراق دوراً بارزاً لتأييد ودعم القضية الفلسطينية وعلى كافة الأصعدة (مذكرات الفريق الركن، صائب صالح الجبوري، ٢٠١٢، ص ١٧٣).

وبناءً على ذلك ردت الحكومة الأمريكية وركزت على ممارسة الضغط على الحكومة العراقية للحد من نشاطها واندفاعها نحو فلسطين. ووقفت بوجه المساعدات العسكرية والاقتصادية والمقررة من جانبها واقنعت حكومة المملكة المتحدة البريطانية لمنعها من تزويد الجيش العراقي بالأسلحة والمعدات العسكرية خشية من استخدامها للحرب بجانب الفلسطينيين (صبري فالج الحمدي، ٢٠١١، ص ٢٢٥-٢٢٧).

بالمقابل ردت الحكومة العراقية بأفشل خطأً أمريكية استهدفت مدّ انبوب رئيسي لنقل النفط شمال منطقة الخليج العربي وفي غمرة نقص عالمي في انتاج النفط. كما رفض العراق أي مشروع يساهم فيه المال الأمريكي كرد على الموقف الأمريكي تجاه فلسطين. واستمرت العلاقات متأزمة، الى أن ظهر في بداية ١٩٤٨ وكان الحكومة الامريكى نظرت الى مسألة قرار التقسيم برؤية جديدة محاولة التخلي عن تنفيذه ومنقادة لتلك الرؤية بسبب عدة عوامل وظروف منها أن قرار التقسيم رفض من قبل العرب واليهود على حد سواء فالأول أرادوا بقاء فلسطين دولة عربية موحدة والثاني أرادوا قيام دولة يهودية في فلسطين (حسين طعمة شذر، ١٩٨٠، ص ١٥٩)، كما أن العديد من الأوساط السياسية والعسكرية الأمريكية حذرت حكوماتها من مغبة السير في هكذا طريق والذي لا يمكن تحقيقه إلا بالقوة مما سيعرض مصالحها للخطر، كما دعت هيئة الاركان المشتركة الامريكى (I.C.S) (***) في تقريرها من مخاطر القرار كونه يضر بمصالحها الاستراتيجية في الشرق الاوسط (حسين طعمة شذر، ١٩٨٠، ص ١٥٩).

أضافة الى أن وزارة الخارجية الامريكى رأت من الافضل الرجوع عن قرار التقسيم (صبري فالج الحمدي، ٢٠١١، ص ٢٣٥)، وبعد لقاء الدبلوماسيين الامريكان في مصر ولبنان وسوريا والسعودية وفلسطين الرئيس ترومان في واشنطن حذروا من الضرر الذي سيلحق بمصالح البلد الاقتصادية إذا ما استمرت الادارة الامريكى في سياستها المعادية للعرب في المنطقة وفلسطين ودعم مشروع التقسيم. ورأى نائب رئيس

(**) أدى المنسوب الأمريكي في الأمم المتحدة وارن اونست دوراً كبيراً في اقناع العديد من الدول التي ايدت تردداً في بداية التصويت على قرار التقسيم ولكنها في النهاية أعلنت تأييدها بتأثير الضغط الأمريكي عليها وهي، كوبا والفلبين للاطلاع راجع: حسين طعمة شذر، ١٩٨٠، ص ١٥٤.

(*) هيئة الاركان المشتركة: هيئة استشارية عسكرية تأسست عام ١٩٤٢ على وفق قانون الأمن القومي الامريكى العام رقم ١٩٤٧ في ١٩٤٢ من كبار قيادات القوات العسكرية الامريكى في وزارة الدفاع الامريكى (البنتاغون)، تقدم المشورة الخاصة بالاستراتيجية العسكرية والأمن القومي الامريكى الى الرئيس الامريكى ووزير الدفاع ومجلس الأمن القومي. للمزيد من التفاصيل ينظر:

شركة آرامكو (***) بعد إدلاء شهادته أمام اللجنة الخاصة بشؤون الدفاع في الكونغرس الأمريكي في ١٢ شباط ١٩٤٨ ذكر " أن الاضطرابات القائمة في فلسطين والمنطقة بسبب قرار التقسيم تهدد مصالحنا النفطية"

(توماس آ. بريسون ، ١٩٨٥ ، ص ١٠٩). كما أن الخارجية الأمريكية شددت على أهمية استمرار العلاقات الجيدة مع الاقطار العربية، كما ابدى وزير الدفاع جيمس فورستال (*). معارضته القرار اضافة الى أنه و هيئة الأركان كانوا قلقين من أن يستغل الاتحاد السوفيتي الأحداث الجارية في فلسطين لصالحه (صبري فالج الحمدي، ٢٠١١ ، ص ٢٣٥).

وبناءً على تلك التحذيرات والإنذارات أعلنت الولايات المتحدة عدولها عن القرار بحجة أنه لا يمكن تنفيذه إلا بالقوة. ولذلك رأت أن تسير في طريق وضع فلسطين تحت الوصاية الدولية الى حين انتهاء الانتداب البريطاني (حسين طعمة شذر ، ١٩٨٠ ، ص ١٦١). وازاء تلك المقترحات أبدت الحكومة العراقية ارتياحاً مشوباً بالحدز أمام ذلك المقترح الذي لاقى ترحيباً من الحكومة إلا أنه واجه معارضة سياسية وشعبية حيث نشرت الصحف مقالات عبرت عن رفض اقتراح الوصايا. كما حذر السفير العراقي في واشنطن الحكومة العراقية والحكومات العربية من الموافقة على المقترح وأعتبره ستاراً لزيادة الهجرة اليهودية الى فلسطين، وربما يكون موقف الحكومة العراقية من قبول المقترح بأنه بادرة حسنة للإبقاء على علاقات طيبة مع الولايات المتحدة (صبري فالج الحمدي، ٢٠١١ ، ص ٢٣٢-٢٣٩). ويبدو أن الدبلوماسية الأمريكية فشلت في اقناع الدول الكبرى لإقرار المقترح بسبب رفض مندوب الاتحاد السوفيتي للاقتراح وذلك في الجلسة الاستثنائية للجمعية العامة للأمم المتحدة في ١٦ نيسان ١٩٤٨. وطالب بتنفيذ قرار التقسيم. كما طالب مندوبي المملكة المتحدة البريطانية وفرنسا بتطبيق الاقتراح الذي يقضي بعقد هدنة بين الفلسطينيين واليهود في القدس. أضافة الى حالة عدم الاستقرار في فلسطين بسبب ازدياد نشاط الارهاب الصهيوني ضد العرب مما أوجد وضعاً غير ملائم للوصايا هناك، كما أن الضغط الصهيوني من قبل القادة الصهاينة على ترومان لأقناع بسحب

(**) شركة آرامكو: شركة سعودية تسمى (شركة الزيت العربية الأمريكية) تعمل في مجالات النفط والغاز والبتروكيماويات والاعمال المتعلقة بالتنقيب وإنتاج النفط وتكريره وتوزيعه، وهي شركة عالمية متكاملة تم تأميمها في ١٩٨٨ مقرها في الظهران، وتعد اكبر شركة في العالم من حيث القيمة السوقية، وفي عام ١٩٤٤ تحول اسمها الى الشركة العربية الأمريكية للزيت (أرامكو الأمريكية) وفي عام ١٩٥٠ هدد الملك عبد العزيز آل سعود بتأميم المنشأة النفطية في البلاد وبالتالي استطاع الحصول على ارباح كثيرة منها، وفي عام ١٩٨٠ استطاعت الحكومة السعودية الحصول على حصة ١٠٠% من الشركة ، ثم تمت لها السيطرة الكاملة على ارباحها الى ان تأممت عام ١٩٨٨. للمزيد من التفاصيل ينظر:

توماس آ. بريسون ، المصدر السابق، ص ١٠٢-١٠٧؛

ar.m. Wikipedia.org.-

(*) جيمس فورستال: شخصية عسكرية وسياسية أمريكية ولد عام ١٨٩٢ في امريكا، أكمل دراسته في جامعة برنستون، أنتمى الى الحزب الديمقراطي الأمريكي، اصبح أول وزيراً للدفاع الأمريكي عام ١٩٤٧، توفي عام ١٩٤٩ . للمزيد من التفاصيل ينظر:

https:// w.w.w. Britannica- com/ blography/ james- v- forrestal.

الاقتراح. يضاف الى ذلك تخوف الرئيس ترومان من الفشل في انتخابات ١٩٤٨ بسبب اشتداد غضب الصهاينة على سياسته، وأن اقتراح الوصاية بات يشكل تهديداً لمستقبله (حسين طعمة شذر ، ١٩٨٠ ، ص ١٦٣). عندها وجه ترومان الى الخارجية أن تسحب الاقتراح وبذلك تخلت عن المشروع بعد فشلها في الحصول على التأييد الدولي (حسين طعمة شذر ، ١٩٨٠ ، ص ١٦٤). وبعد اعتراف الولايات المتحدة الأمريكية بأسرائيل في ١٥ أيار ١٩٤٨ زاد استياء العراق. حيث كانت الولايات المتحدة أول دولة تعترف بإسرائيل تلاها اعترافات دول اوربا الغربية والاتحاد السوفيتي ومجموعة دول امريكا اللاتينية (صبري فالح الحمدي، ٢٠١١ ، ص ٢٤٦). وأمام ذلك الواقع نددت الأحزاب السياسية والصحف العراقية بذلك الموقف الامريكي (عبد الرزاق الحسني، ١٩٨٨ ، ص ٣١٤-٣١٥) بينما عبرت الجيوش العربية المحتشدة حدود فلسطين يوم اعلان دولة اسرائيل (مذكرات الفريق الركن صالح صائب الجبوري، ٢٠١٢ ، ص ٢٦٢).

وفي ضوء ذلك أرادت الولايات المتحدة الامريكية انقاذ الموقف الاسرائيلي عندما لاحت بوادر النصر العربي فسارعت الى استحصال موافقة مجلس الامن الدولي بوقف لقتال في ٢٢ أيار ١٩٤٨ . فوافقت الحكومات العربية على مبدأ الهدنة الأولى شرط أن يوضع حل مناسب للقضية الفلسطينية، ثم جاءت الهدنة الثانية التي رفضها العراق وسوريا، مما حدا بالولايات المتحدة على ممارسة ضغوطها على العراق لسحب قواته من فلسطين، فأثر ذلك على العلاقات بينهما، خصوصاً بعدما راحت الولايات المتحدة تشير الى امكانية عودة حالة عدم الاستقرار الى كردستان العراق وبدعم سوفيتي في حالة عدم انسحاب الجيوش. مما يؤدي الى تهديد الوضع السياسي العراقي فأثار ذلك مخاوف الحكومة العراقية. أو التلويح بعدم رفع حظر تصدير الأسلحة الأمريكية الى العراق ومنع تقديم قروض مالية لمساعدته في تطوير اقتصاده عندها أعلن العراق سحب قواته تحت فرض الأحكام العرفية (مذكرات الفريق الركن صالح صائب الجبوري، ٢٠١٢ ، ص ١٨١).

وأمام ذلك التكتيك الأمريكي انتهت الحرب العربية- الصهيونية الأولى التي تركت بصمات واضحة على انحسار العلاقات العراقية الامريكية التي وصلت في بعض الأحيان الى حد الانقطاع. وبعد توقيع اتفاقيات الهدنة بدأت بوادر لتحسين العلاقة لاسيما في مجال التعاون الاقتصادي والثقافي (مذكرات الفريق الركن صالح صائب الجبوري، ٢٠١٢ ، ص ١٨٣).

خامساً: تطور العلاقات الاقتصادية العراقية- الأمريكية

Developing the Iraqi- American economic relations

على الرغم من توتر العلاقات بين العراق والولايات المتحدة خلال فترة حرب فلسطين عام ١٩٤٨، إلا أنها شهدت في الفترة من ١٩٤٥-١٩٤٩ اهتماماً بينهما في المجال الاقتصادي وتجلّى ذلك بوضوح في مجال النفط والتجارة وقد أكدت الحكومة الأمريكية تقريراً مفصلاً عن أوضاع العراق السياسية والاقتصادية والاجتماعية ركزت به على بيان أهميته بالنسبة لها، والتي ابدت اهتماماً بالغاً بالنسبة للنفط وحقوقه.

وأشار التقرير الى توفر كميات كبيرة من المنتجات الزراعية والحيوانية وحدد حاجة العراق للسلع الامريكية والخبرة الفنية الزراعية والصناعية وأمام تلك الانظار الأمريكية المتطلعة ابدت الحكومة العراقية الرغبة في زيادة مجال التعاون النفطي مع

الولايات المتحدة، حيث دعت الشركات الأمريكية العاملة في العراق الى زيادة استثماراتها النفطية في البصرة والموصل (علاء جاسم الحربي، ١٩٩٩، ص ١٠٨)

كما حثت تلك الشركات على شراء الحصة الفرنسية البالغة ٢٣،٧٥% من مجموع حصص شركة نفط العراق وذلك لجعل المصالح الأمريكية تتكافئ مع المصالح البريطانية وبالتالي تقليص السيطرة البريطانية على إدارة الشركة ولذلك اتفقت الولايات المتحدة والمملكة المتحدة على انشاء هيئة استشارية نفطية سميت (مجلس النفط الدولي) يهدف الى التنسيق بينهما، وجاء هذا متزامناً مع مطالب الرأي العام العراقي في إعادة النظر في امتياز شركات النفط العاملة في العراق لما فيها من غبن فاحش لحقوقه، فطالب في ١٥ شباط ١٩٤٩ عدداً من أعضاء مجلس النواب الحكومة برفع ذلك الغبن وتعديل معدل النفط المستخرج من العراق سنوياً. أما في مجال العلاقات الاقتصادية على الرغم من ما شهدته فترة ما بعد الحرب العالمية الثانية من تعاون مهم، إلا أن دعم العراق للقضية الفلسطينية دفع الحكومة الأمريكية الى التردد من تقديم المساعدات المالية والاقتصادية للعراق فولد ذلك تعثراً في هذا الجانب. حيث ربطت الحكومة الأمريكية تلك العلاقات بجعل القضية طبقةً لما يتلائم وسياستها المنحازة الى الجانب الصهيوني

(حسين طعمة شذر، ١٩٨٠، ص ١٨٤-١٩٤).

أما ما يخص العلاقات الثقافية بينهما فاقترنت على بعثات التنقيب الأثرية. إذا قامت البعثة الأثرية الأمريكية المشتركة من جامعة بنسلفانيا وجامعة شيكاغو بالتنقيب في مدينة عفاك عام ١٩٤٦. غير أن بداية فترة الخمسينيات شهدت تطورات سياسية مهمة اتسمت بتصاعد وتيرة الحرب الباردة وطرح مشاريع الدفاع عن المنطقة والأحلاف الغربية والتي كان لها الأثر الكبير في تطوير مسار العلاقات بين البلدين (صبري فالح الحمدي، ٢٠١١، ص ١٧٦-١٧٧).

الخاتمة Conclusion

أن التعبير الذي تتركه الدولة في نشاطها على مسرح السياسي الدولي من أجل الهيبة والنفوذ يأتي وفقاً لأشكال متعددة عن طريق أدائها السياسي وعلى ضوء الامكانيات التي تمتلكها عن طرق القوتين الصلبة والناعمة، ولأن التعبير عن مضمون القوة التي تحتلها الدولة يأتي متوازناً والعقل السياسي الذي يدير العمل، فقد بات أفق وحجم تلك القوة المعبر عنها بالأداء السياسي يرتبط بالاستراتيجية العليا لها. وأمام ذلك الواقع، فقد أدت العوامل السياسية والاقتصادية والثقافية دوراً هاماً في تحديد اتجاهات سياسة العلاقات العراقية- الأمريكية وعلى مختلف الاتجاهات السلبية والايجابية في استخدام تلك المتغيرات. وفي السياق ذاته، كانت تلك العوامل ومنذ تأسيس الولايات المتحدة أمراً حاسماً في تحقيق جزء كبير من أهداف السياسة الخارجية لها وعلى مختلف اتجاهاتها الاستراتيجية وتأثيرها في مسار العلاقات بين البلدين. ومن الواضح، أن العلاقات العراقية- الأمريكية كانت تتميز ومنذ القدم بالتنافس والتعاون في الوقت نفسه، فتارة يكون التعاون ظاهراً والتنافس ضمناً، وتارة أخرى يكون التنافس ظاهراً والتعاون ضمناً. ومن ثم تصبح كل واحدة منهما مكملة للأخرى، لأن لكل منهما مكانته وفاعليته. وعلى الرغم

من بعد المسافة بين الدولتين فإنه لم يمنع نجاحهما خلال الاعوام التي غطتها هذه الدراسة من تعزيز التعاون المستمر وبناء علاقات على المستوى السياسي والعسكري والتجاري والثقافي ترقى الى المزيد من التوسع والتعاون، واتخاذ مساراً ملفتاً للنظر في السياسة الخارجية لكلا الدولتين للحفاظ على الودية بينهما حتى في الوقت الذي بقيت فيه الدولة العراقية حليفة المملكة المتحدة البريطانية. مما سبق يبدو واضحاً، أن جوهر النظرة الامريكية للعلاقات الدولية والسياسية الخارجية كان يقوم على المصلحة الامريكية العليا بالأساس، والتي تتكون من عناصر ثلاثة هي (القيم، القوة، التجارة)، والواقع أنها دخلت الساحة بمنطق مغاير للحالة الاوربية، إذ سلكت سلوكاً امبراطورياً، والامبراطوريات لا تهتم غالباً بأن تدير شؤونها في إطار نظام دولي، فهي تطمح الى أن تكون هي ذاتها النظام الدولي والامبراطوريات ليست في حاجة الى ميزان قوى، وهكذا مارست الولايات المتحدة دورها في العلاقات الدولية منذ اليوم الأول الذي بدأت فيه توسعها الدولي.

قائمة المصادر *references list*

أولاً : الكتب العربية والمعربة

- ١ لبراهيم سعيد البيضاني، تاريخ الدول الكبرى ١٩١٤-١٩٤٥، مطبعة الرفاه، بغداد ٢٠١٠.
- ٢ لبراهيم خليل أحمد، تطور التعليم في العراق، البصرة، ١٩٨٢.
- ٣ لسماويل صبري مقلد، الاستراتيجية السياسية الدولية المفاهيم والحقائق الاساسية، مؤسسة الأبحاث العربية، بيروت، ١٩٧٩.
- ٤ لسامة عبد الرحمن نعمان الدوري، العلاقات العراقية- الأمريكية في سنوات الحرب العالمية الثانية ١٩٣٩-١٩٤٥، مطبعة الرفاه، بغداد، ٢٠٠٦.
- ٥ حسين طعمة شذر، العراق وتركيا ١٩٤٥-١٩٥٨، ط١، دار الملتقى للطباعة، بيروت، لبنان، ١٩٩٨.
- ٦ دولت أحمد صادق، الجغرافية السياسية، الطبعة الثانية، دار الطباعة الحديثة، القاهرة، ١٩٦١.
- ٧ -سعاد رؤوف شير محمد، نوري السعيد ودوره في السياسة العراقية حتى عام ١٩٤٥، مراجعة الدكتور كال مظهر احمد، ط١، مطبعة اليقظة العربية، بغداد، ١٩٨١.
- ٨ -_____، التغلغل الامريكي في العراق ١٩٢١-١٩٣٩، مراجعة، آ.د. صادق حسن السوداني، ط١، بغداد، ٢٠١٦.
- ٩ -صادق حسن السوداني، صفحات من تاريخ عصبة الأمم المتحدة (دراسة تاريخية)، بغداد، ٢٠١٣.
- ١٠ -صبري فالح الحمدي، العلاقات الامريكية - العراقية في ضوء مناقشات مجلس النواب ١٩٤٥-١٩٥٨، ط١، بيت الحكمة، بغداد، ٢٠١١.
- ١١ صفاء كريم شكر، تاريخ الولايات المتحدة الامريكية، ط٣، ٢٠١٠.
- ١٢ -عبد الرزاق الحسني، تاريخ الوزارات العراقية، ج٦، الطبعة السابعة، دار الشؤون الثقافية العامة، بغداد، ١٩٨٧.
- ١٣ -_____، تاريخ الوزارات العراقية، الجزء الثاني، الطبعة الأولى، دار الشؤون الثقافية العامة، بغداد، ١٩٨٨.
- ١٤ -_____، تاريخ الوزارات العراقية، الجزء السابع، الطبعة السابعة، دار الشؤون الثقافية العامة، بغداد، ١٩٨٨.

- ١٥ - _____، العراق في ظل المعاهدات، ط٦، دار الكتاب، بيروت، ١٩٨٣.
- ١٦ - علاء جاسم محمد الحربي، رجال العراق الملكي، الطبعة الأولى، دار الحكمة، لندن، ٢٠٠٤.
- ١٧ - عوني عبد الرحمن السبعوي، العلاقات العراقية- التركية ١٩٣٢-١٩٥٨، مركز الدراسات التركية، جامعة الموصل، ١٩٣٦.
- ١٨ - عادل تقي عبد البلداوي، تاريخ الحزب الوطني الديمقراطي، ومحاکمات الجادرجي في الوثائق العراقية السرية ١٩٤٦-١٩٥٨، بغداد، ٢٠٠٤.
- ١٩ - عبد المجيد كامل التكريتي، الملك فيصل الاول ودوره في تأسيس الدولة العراقية الحديثة ١٩٢١-١٩٣٣، دار الشؤون الثقافية العامة، بغداد، ١٩٩١.
- ٢٠ - عبد الهادي كريم سلمان الخماسي، الوصي عبد الاله ١٩٣٩-١٩٥٨ دراسة تاريخية سياسية، بيروت، ٢٠٠١.
- ٢١ - فاضل البراك، دور الجيش العراقي في حكومة الدفاع الوطني والحرب مع بريطانيا سنة ١٩٤١ دراسة تحليلية ونقدية ومقارنة للخلفيات الاجتماعية للقيادات السياسية والعسكرية، الدار العربية للطباعة، بغداد، ١٩٧٩.
- ٢٢ - فكريت نامق عبد الفتاح، سياسة العراق الخارجية في المنطقة العربية ١٩٥٣-١٩٥٨، دار الرشيد للنشر، بغداد، ١٩٨١.
- ٢٣ - قيس عبد الحسين الياسري، الصحافة العراقية والحركة الوطنية من نهاية الحرب العالمية الثانية حتى ثورة تموز ١٩٥٨.
- ٢٤ - كمال مظهر أحمد، صفحات من تاريخ العراق دراسة تحليلية، بغداد، ١٩٨٧.
- ٢٥ - محمد سلمان حسن، التطور الاقتصادي في العراق، التجارة العراقية والتطور الاقتصادي ١٨٩٤-١٩٥٨، الجزء الاول، بيروت، ١٩٥٦.
- ٢٦ - موسى محمد آل طويرش، تاريخ العالم المعاصر ١٩١٤-١٩٧٥ من الحرب العالمية الأولى الى الحرب الباردة، الطبعة الأولى، دار الحوراء للطباعة والنشر، بغداد، ٢٠٠٦.
- ٢٧ - نوري عبد المجيد خليل، التاريخ السياسي لأمتياز النفط في العراق ١٩٢٥-١٩٥٢، بغداد، ١٩٨٠.
- ثانياً: الكتب المترجمة:
- ١ - الكسندر اداموف، ولاية البصرة ماضيها وحاضرها، ترجمة: هاشم صالح التكريتي، بغداد، ١٩٨٩.
- ٢ - توماس أ. بريسون، العلاقات الدبلوماسية الأمريكية مع الشرق الأوسط من ١٧٨٤-١٩٧٥، ترجمة: دار طلاس للدراسات والترجمة والنشر، دمشق، ١٩٨٥.
- ٣ - جورج لتشوفسكي، الشرق الاوسط في الشؤون العالمية، الترجمة: جعفر الخياط، الجزء الاول، دار الكشف، بغداد، ١٩٥٦.
- ٤ - ستيفن همسلي لونكريك، العراق الحديث ١٩٠٠-١٩٥٠، ترجمة سليم طه التكريتي، الجزء الثاني، بغداد، ١٩٨٨.
- ٥ - هنري فوستر، نشأة العراق الحديث، ترجمة: سليم طه التكريتي، الجزء الاول، الطبعة الاولى، بغداد، ١٩٨٩.
- ثالثاً: الكتب الاجنبية:

1-Merle Faissodation eolon Gardon and Joseph C- Palamontion
Government and The American , Economy , London , 1959.

2-Mobrly- F., J History of the Greet War the Ga,paign in
esopatamra, 1914-1918, London, 1924.

رابعاً: الرسائل الاطاريح الجامعية:

- ١- جاسم محمد حسن العدول، العراق في العصر الحميدي ١٨٧٦-١٩٠٩، رسالة ماجستير، كلية الآداب ، جامعة بغداد، ١٩٧٥.
- ٢- رحيم كاظم محمد الهاشمي، محمد فاضل الجمالي ودوره السياسي ومنهجه الفكري حتى عام ١٩٥٨، اطروحة دكتوراه (غير منشورة) كلية الآداب، جامعة البصرة، ١٩٩٧.
- ٣- عبد الرزاق حمزة عبد الله، مرسوم الاعارة والتأجير الامريكي في سنوات الحرب العالمية الثانية، رسالة ماجستير (غير منشورة)، كلية الآداب، جامعة بغداد، ٢٠٠٦.
- ٤- فاطمة صادق علي السعدي، صالح جبر ودوره السياسي في العراق حتى عام ١٩٥٧، رسالة ماجستير (غير منشورة)، كلية التربية، الجامعة المستنصرية، ٢٠٠٥.
- ٥- محمد رشيد عباس، مجلس الاعيان العراقي ١٩٥٢-١٩٥٨، اطروحة دكتوراه غير منشورة، كلية التربية-ابن رشد، ١٩٩٥.

خامساً: البحوث والدراسات:

- ١- جعفر عباس حميدي، العراق وسياسة الدفاع المشترك والأحلاف الغربية ١٩٤٥-١٩٥٨، "مجلة المؤرخ العربي"، الأمانة العامة لاتحاد المؤرخين العرب، بغداد، العدد ٣٣، ١٩٨٧.
 - ٢- صبري فالح الحمدي، الأنشطة الأمريكية في العراق ودور الولايات المتحدة في تعامل المنظمات الاقتصادية الدولية معه في مناقشات مجلس النواب العراقي ١٩٤٥-١٩٥٨، "مجلة كلية التربية الأساسية"، (علمية)، كلية التربية الاساسية، الجامعة المستنصرية ، العدد ٥١، ٢٠٠٧.
 - ٣- صفاء عبد الوهاب المبارك، العلاقات العراقية- الأمريكية ١٩٣٠-١٩٦٢، "مجلة كلية التربية"، (مجلة علمية محكمة) ، جامعة البصرة، العدد السابع ، ١٩٨٢.
 - ٤- علاء جاسم الحربي، موقف المملكة المتحدة البريطانية من التغلغل الأمريكي في العراق ١٩٤٥-١٩٥٤، "دراسات تاريخية"، (مجلة)، بيت الحكمة، بغداد، العددان ٣-٤، ١٩٩٩.
 - ٥- فؤاد المرسي، النشاط الأمريكي في الوطن العربي في القرن التاسع عشر، "مجلة كلية الآداب" ، كلية الآداب، الجامعة المستنصرية، بغداد، العدد الثالث، ١٩٧٨.
- سادساً: المذكرات الشخصية:

- ١- مذكرات الفريق الركن صالح صائب الجبوري، صفحات من تاريخ العراق المعاصر ١٩١٤-١٩٥٨، تحقيق ومراجعة: اللواء الركن : علاء الدين حسين مكي خماس، ط١، بيروت، ٢٠١٢.

سابعاً: الموسوعات والقواميس السياسية:

- ١- عبد الوهاب الكيالي، موسوعة السياسة ، ج٢، ط٣، المؤسسة العربية للدراسات والابحاث، بيروت، ١٩٩٠.
- ثامناً: الموسوعات الاجنبية

1- ar.m. Wikipedia.org

2- Joint Chiefs of Staff .en.m. Wikipedia.org.

تاسعاً: الشبكة العالمية للمعلومات (الانترنت)

– [https:// history State . gove/ department his Wadsworth george.](https://history.state.gov/departmenthis/WadsworthGeorge)

– [https:// w.w.w. britunnica- com/ blography/ james- v-forrestal.](https://w.w.w.britannica-com/blography/james-v-forrestal)

The basic elements for the Iraqi- USA relations

(1830-1950)

Lecturer Hasan Khalaf Hashim al-Alaq

Al-Mustansiriyah center for the International and

Arabic studies

Al-Mustansiriyah University

Abstract:

Despite the geographic distancing between the USA and Iraq, but factors of closeness between them remain available and multi , the USA represents an important center in the international political reality, while Iraq enjoys with an important

geopolitical site in the Islamic Asia and in the Middle East . From other side ,these relations 'importance reflects the prestige of both countries in the territorial and international environment under the deep transformations the international systems have witnessed during 19th century and 20th century , as well as the appearance of new international systems. Iraq does not locate outside these international turns for its territorial and international domains and the same thing could be applied to the USA .

So, this study comes as to address two basic elements in the Iraqi-USA relations which are the ability and performance that being considered as basic elements for succeeding these relations and developing them.